تبادل مسؤولون إسرائيليون الاتهامات حول المسؤولية عن الإفراج عن مدير مجمع الشفاء الطبي محمد أبو سلمية، وذلك في الوقت الذي كانت فيه معارك ضارية تتواصل في حي الشجاعية في مدينة غزة، في ظل قصف مستوطنات الغلاف برشقة صاروخية من خانيونس المدمرة

صواريخ من خانيونس

إطلاق سراح أسرى يفجر هجوماً على المؤسسة الأمنية

حيفا ـ **نايف زيداني**
غزة ـ **العربي الجديد**

فجّر إفراج الاحتلال الإسرائيلي عن مدير مجمع الشفاء الطبي محمد أبو سلمية، الذي كشف عن عمليات تعذيب ممنهجة للأسرى، خلافات داخل حكومة بنيامين نتنياهو، وسط تراشق للاتهامات عمن يتحمّل مسؤولية الإفراج عنه، في الوقت الذي وجهت فيه المقاومة ضربة صاروخية كبيرة إلى مستوطنات غلاف قطاع غزة، ما يظهر تواصل فشل الاحتلال في تقويض القدرات العسكرية للمقاومة على الرغم من مرور 269 يوماً على بدء العدوان.

وأطلق جيش الاحتلال الإسرائيلي، أمس الاثنين، سراح 55 أسيراً فلسطينياً، بينهم أبو سلمية الذي كان اعتقل في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، الأمر الذي فجّر ردود فعل ساخطة من قبل وزراء عديدين، وجّهوا انتقادات لاذعة لوزير الأمن يوآف غالانت ولرئيس جهاز الأمن العام (الشاباك) رونين بار، فيما أدعى مكتب غالانت أن الوزير لم يكن على علم بالإفراج عن أبو سلمية. وطلب وزير الشتات عميحاي شيكلي توضيحاً من غالانت، فيما دعا وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير إلى إقالة رئيس جهاز الشاباك قائلاً في منشور عبر حسابه على منصة إكس: «حان الوقت لإرسال رئيس الشاباك إلى البيت. إنه يفعل ما يريده وغالانت يدعمه دعماً مطلقاً». لا يكترثان للمجلس الوزاري (الكابينت) والحكومة». وزعم شيكلي، من جهته، أن «إطلاق سراح أبو سلمية الذي تعرض مواطنونا للتعذيب والقتل على أسرّته (في المستشفى)، الذي كان يستخدم كقاعدة لحماس، وذلك من دون أي مقابل، أمر لا يُحتمل. هذا القرار لم يمر عبر الحكومة ولا المجلس الوزاري، وتجب محاسبة من يقف خلف هذا القرار الذي يستخف بأمن إسرائيل ويضر به». وكتب وزير الاتصالات شلومو كرعي أن «إسرائيل تحتاج قيادة أمنية جديدة». وأوعز مكتب نتنياهو بفتح تحقيق فوري بقرار الإفراج عن أبو سلمية، مشيراً إلى أن قرار إطلاق سراح المعتقلين جاء بعد مناقشات في المحكمة العليا بشأن التماس ضد احتجاز المعتقلين في سجن سدي تيمان.

وأضاف: «حُدّدت هويات المعتقلين المفرج عنهم بشكل مستقل من قبل الجهات الأمنية بناءً على اعتباراتهم المهنية». من جهتها، قالت مصلحة السجون الإسرائيلية في بيان إنه «خلافاً للادعاءات الكاذبة المنشورة في الساعات الأخيرة، فإن قرار الإفراج عن مدير مستشفى الشفاء اتخذه الجيش الإسرائيلي والشاباك، وليس مصلحة السجون. ونحن لا نتخذ قرارات بالإفراج عن أسرى من أي نوع، ومصلحة السجون مسؤولة عن سجن أسرى فقط». وإثر أقوال «الشاباك» إن الإفراج حصل بسبب اكتظاظ السجون، قالت المصلحة إن أبو سلمية «لم يفرج عنه بسبب الضائقة في السجون». يأتي ذلك فيما نقلت إذاعة الجيش الإسرائيلي عن مصادر في مكتب غالانت قولها: «لم نكن على علم بقرار الإفراج عن أبو سلمية». واعتبر الوزير السابق بني غانتس، على منصة إكس، أن «حكومة نتنياهو هي المسؤولة عن فوضى الإفراج عن أسرى خطرين، وعن الفشل في إعادة المحتلة ليكون أقرب إلى معبر كرم أبو سالم، مخاوف من أن تكون التسريبات في إطار ضغوط تمارسها إسرائيل على مصر، من أجل الموافقة على خطة نقل معبر رفح. وتأتي التطورات بهدف تجاوز عقبة الأزمة الإنسانية الخطيرة التي خلفها إغلاق معبر رفح البري بعد استيلاء الاحتلال عليه من الجهة الفلسطينية في مايو/ أيار الماضي، وتوقف وصول المساعدات الإنسانية إلى القطاع، وفشل كل الخطط الأخرى الخاصة بإيصالها، على رأسها الميناء الأميركي العائم قبالة سواحل غزة.

ويبدو من التصريحات الرسمية الإسرائيلية حول ضرورة السيطرة على محور فيلادلفيا، أن تل أبيب تريد التملص من اتفاقية المعابر لسنة 2005 الموقعة مع القاهرة، والتي تنص على أن محور صلاح الدين (فيلادلفيا) يخضع للسيطرة الفلسطينية، وعلى أن المتحكم في معبر رفح هي مصر والسلطة الفلسطينية.

وردّاً على تقرير القناة الـ12 الإسرائيلية الطبي في مختلف المرافق التي كان أسيراً فيها شارك أيضاً في انتهاك جميع القوانين، مشيراً إلى أن بعض المعتقلين بترت أطرافهم بسبب سوء الرعاية الطبية. وقال رئيس قسم جراحة العظام بمستشفى غزة الأوروبي الطبيب بسام مقداد، لوكالة الأناضول، بعد ساعات من الإفراج عنه، إن «الأسرى معزولون تماماً عن العالم الخارجي». وأضاف: «كنا نعتقد أن إطلاق سراحنا جاء ضمن صفقة تبادل الأسرى ووقف إطلاق النار في غزة». وبيّن مقداد، الذي اعتقل في مدينة خانيونس قبل نحو ستة أشهر، أن إسرائيل تعتقل في السجون مسنين تتجاوز أعمارهم 70 سنة، ومصابين، وفتياناً لم تتجاوز أعمارهم 16 سنة. وأشار إلى أن الأطفال كانوا يتعرضون للتعذيب وضرب شديد كالكبار والشباب، من دون مراعاة صغر سنهم وضعف بنيتهم الجسدية. وقال ناشطون فلسطينيون إنّ سلطات الاحتلال أفرجت أيضاً عن أسرى قدامى من قطاع غزة، كانت تبقيهم في سجونها ومعسكرات الاعتقال رغم انتهاء مدة الاعتقال المحكومين بها. ومن هؤلاء الذين أفرج عنهم، ثلاثة أسرى أمضوا 20 عاماً في السجن ورابع أمضى سبع سنوات. يذكر أن القناة 13 العبرية كانت كشفت، الأسبوع الماضي، أن مكتب نتنياهو أوصى، من خلال مجلس الأمن القومي، بإطلاق سراح 120 أسيراً من قطاع غزة، من أجل توفير أماكن في سجون الاحتلال لـ120 من عناصر «النخبة» في حركة حماس المحتجزين في معسكر سدي تيمان، من جهتها، اعتبرت حركة حماس، في بيان، أن الإفراج عن هؤلاء الأسرى الذين أفرج عنهم جيش الاحتلال الفاشي، وما يبدو «الحالة التي ظهر عليها الأسرى الذين أفرج عليهم من علامات الهُزال والإنهاك الجسدي والنفسي، وآثار التعذيب الواضحة، وما أدلوا به من شهادات مروّعة حول الأوضاع المأساوية التي يعيشها المختطفون من أطباء وممرّضين ومرضى وجرحى يتعرّضون لأبشع الممارسات والجرائم، من تعذيب وتجويع وإهانات، تؤكّد السلوك الإجرامي لحكومة الاحتلال الفاشية، المتحدّية كافة القوانين الإنسانية، والتي ترتكب يومياً جرائم حرب موصوفة، من دون أن تجد أي رادع». وقالت إن «هذه الجرائم المستمرة بحق المدنيين العزّل في قطاع غزة، والتي تجاوزت كل حدّ، وما يتعرّض له الأسرى في سجون الاحتلال، والمعتقلون في مراكز اعتقال جيشه الإرهابي، تتم بقرار من حكومة الاحتلال ضمن سياستها الفاشية باستهداف شعبنا الفلسطيني وإبادته، بغطاء كامل من الإدارة الأميركية المتواطئة، مع انتهاكات فاضحة للقوانين الدولية، تتم على مرأى ومسمع من العالم أجمع».

وفي اليوم الـ269 من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وجهت «سرايا القدس» رسالة صاروخية تؤكد قدرة المقاومة على مواصلة إيلام الاحتلال. وقالت، في بيان، إنها قصفت «كيسوفيم والعين الثالثة، ونيريم، وصوفا، وحوليت، والمغتصبات في غلاف غزة برشقات صاروخية مركزة، رداً على جرائم العدو الصهيوني بحق أبناء شعبنا الفلسطيني». وأعلن جيش الاحتلال، في بيان، «صد حوالى 20 مقذوفاً أطلقت من قطاع خانيونس»، مضيفاً: «تم اعتراض عدد من المقذوفات وسقط بعضها في جنوب إسرائيل». وكانت إسرائيل أعلنت في الأشهر الماضية قيامها بتفكيك «البنية العسكرية» لحركتي حماس والجهاد الإسلامي في شمال غزة وخانيونس جنوبي القطاع.

أبو سلمية خلال مؤتمر صحافي أمس (بشير طالب/فرانس برس)

> أوعز مكتب نتنياهو بفتح تحقيق في قرار الإفراج عن أبو سلمية
>
> أبو سلمية: الكثير من الأسرى توفوا في مراكز التحقيق

وليوم الخامس على التوالي، تواصلت، أمس، المعارك العنيفة في حي الشجاعية في مدينة غزة. وقال سكان لوكالة رويترز إن الدبابات الإسرائيلية توغلت أكثر، أمس الاثنين، في حي الشجاعية، حيث نسف الاحتلال مربعاً سكنياً. كما تقدمت الدبابات في غرب ووسط مدينة رفح في جنوب القطاع على الحدود مع مصر. واعلنت حركة حماس أن مقاتليها تمكنوا من استدراج قوة إسرائيلية إلى منزل مفخخ شرقي مدينة رفح «وفور دخول الجنود إلى المنزل، جرى تفجيره وإيقاع أفراد القوة بين قتيل وجريح». وأعلن جيش الاحتلال مقتل جندي جنوبي غزة، فيما ذكرت إذاعة الجيش الإسرائيلي أن الجندي قتل في رفح في منزل مفخخ. وأعلن شهود عيان، لوكالة فرانس برس، أن رفح، جنوبي القطاع، ومخيم النصيرات، وسط القطاع، تعرضا إلى غارات جوية. واعلنت وزارة الصحة في قطاع غزة، في بيان أمس الاثنين، ارتفاع حصيلة الشهداء إلى 37900. وقالت الوزارة إنها أحصت بين من وصلوا إلى المستشفيات «23 شهيداً و91 إصابة خلال الساعات الأربع والعشرين الأخيرة» حتى صباح أمس الاثنين. وأشارت إلى أن إجمالي عدد المصابين «بلغ 87060 إصابة منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول» الماضي. من جهة ثانية، كشف وزير الأمن الإسرائيلي يوآف غالانت، أمس الاثنين، حاجة الجيش إلى عشرة آلاف جندي إضافي على الفور. ونقلت إذاعة الجيش عن غالانت قوله للجنة الخارجية والأمن في الكنيست: «نحتاج إلى عشرة آلاف جندي فوراً». وأضاف: «يمكننا تجنيد 4800 من اليهود المتدينين». وتابع: «نستطيع حالياً تجنيد 3000 آخرين في العام المقبل، إضافة إلى 1800 يجري تجنيدهم سنوياً. اتفقنا على أن نزيد كل عام بنسبة 5% أخرى وأن نصل إلى 50% من العام في خمس سنوات».

في هذا الوقت وفيما لا تزال مفاوضات تبادل الأسرى معلقة، كشفت القناة 12 الإسرائيلية، أمس الاثنين، أن الولايات المتحدة تصر على تغيير كلمة واحدة في الاقتراح الإسرائيلي المقدم إلى حركة حماس. وأضافت: «سعى الأميركيون إلى تغيير عرض إسرائيل للتوصل إلى اتفاق، وركزت واشنطن على كلمة واحدة، لكن لها معنى كبير». ونقلت عن مصادر إسرائيلية رفيعة أن «الصياغة الجديدة التي اقترحها الأميركيون تركز بشكل خاص على المادة 8 من الاتفاقية، التي تتحدث عن المفاوضات التي ستجرى في المرحلة الأولى من الصفقة حول المرحلة الثانية». واستناداً إلى القناة، فإن المادة 8 تنص على ما يلي: «في موعد لا يتجاوز اليوم السادس عشر، ستبدأ مفاوضات غير مباشرة بين الطرفين من أجل الانتهاء من شروط تنفيذ المرحلة الثانية من الاتفاق، بما في ذلك كل ما يتعلق بمفاتيح إطلاق سراح المختطفين والأسرى». وأضافت: «في ردها الأخير، أعربت حماس عن تحفظاتها على هذا البند، وسعت في تلك المرحلة إلى مناقشة مفاتيح الإفراج فقط، ومسألة عدد السجناء الذين سيُطلق سراحهم، ومنع إسرائيل من رفع مطالب بشأن قضايا مختلفة مثل نزع سلاح قطاع غزة». وتابعت: «بسبب هذا التردد من قبل حماس، يضغط الأميركيون من أجل تغيير كلمة واحدة، وهي تحويل كلمة بما في ذلك إلى كلمة أخرى، ربما فقط، ما يعني أن النقاش سيكون فقط حول مفاتيح إطلاق سراح الأسرى وليس حول شروط إضافية». وتابعت: «بهذه الطريقة، تحاول واشنطن إغراء حماس بالعودة إلى طاولة المفاوضات».

تقرير

مخاطر أمنية وراء رفض مصر نقل معبر رفح

الفاهرة ـ **العربي الجديد**

تثير التسريبات الإسرائيلية حول «التنسيق مع المصريين» بشأن خطة لجيش الاحتلال لبناء عائق خاص بمحور فيلادلفيا على طول الحدود بين قطاع غزة ومصر، يشمل جزءاً علوياً فوق الأرض وجداراً تحت الأرض، لمنع حفر الأنفاق في المستقبل، وبناء «معبر رفح جديد» في نقطة التقاء «الحدود الثلاثة» بين القطاع ومصر والأراضي المحتلة ليكون أقرب إلى معبر كرم أبو سالم، مخاوف من أن تكون التسريبات في إطار ضغوط تمارسها إسرائيل على مصر، من أجل الموافقة على خطة نقل معبر رفح. وتأتي التطورات بهدف تجاوز عقبة الأزمة الإنسانية الخطيرة التي خلفها إغلاق معبر رفح البري بعد استيلاء الاحتلال عليه من الجهة الفلسطينية في مايو/ أيار الماضي، وتوقف وصول المساعدات الإنسانية إلى القطاع، وفشل كل الخطط الأخرى الخاصة بإيصالها، على رأسها الميناء الأميركي العائم قبالة سواحل غزة.

ويبدو من التصريحات الرسمية الإسرائيلية حول ضرورة السيطرة على محور فيلادلفيا، أن تل أبيب تريد التملص من اتفاقية المعابر لسنة 2005 الموقعة مع القاهرة، والتي تنص على أن محور صلاح الدين (فيلادلفيا) يخضع للسيطرة الفلسطينية، وعلى أن المتحكم في معبر رفح هي مصر والسلطة الفلسطينية.

وردّاً على تقرير القناة الـ12 الإسرائيلية أول من أمس الأحد، والذي كشف عن الخطة الإسرائيلية الخاصة بمحور فيلادلفيا، وزعم موافقة مصر على نقل معبر رفح أو بناء منفذ جديد بالقرب من معبر كرم أبو سالم، نقلت وسائل إعلام مصرية (رسمية) عن مصدر (رفيع المستوى)، أول من أمس، تشديده على «عدم وجود أي مباحثات مصرية لإشراف إسرائيلي على معبر رفح». وأضاف المصدر أن «مصر تتمسك بانسحاب الجيش الإسرائيلي بشكل كامل من الجانب الفلسطيني من المعبر»، كما «ترفض دخول أي قوات مصرية إلى داخل قطاع غزة». وقال إن «ترتيب الأوضاع داخل القطاع بعد العملية العسكرية الجارية هو شأن فلسطيني». وكانت القناة الـ12 العبرية، قد ذكرت على موقعها الإلكتروني، أول من أمس، أنه من المقرر بناء معبر رفح جديد بعملية نقل معبر رفح أو إلى التقاء «الحدود الثلاثة» ليكون أقرب إلى كرم أبو سالم، حيث تكون هناك سيطرة مشتركة بين إسرائيل ومصر والفلسطينيين والأميركيين، وبالتالي يمكن تنفيذ إجراءات الفحص «بطريقة حديثة»، تسمح بالتحكم في ما يخرج وما يدخل عبره.

> الأشعل: القاهرة ترفض أن تكون غزة محاطة بإسرائيل

تعليقاً على التسريبات الإسرائيلية، يقول عضو المجلس المصري للشؤون الخارجية، والعميد المتقاعد بالقوات المسلحة المصرية، أيمن سلامة، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن «إسرائيل لم تكتف بفرض سياسة الأمر الواقع في ممر فيلادلفيا بواسطة الدبابات والمدرعات والمدفعية والجرافات والاحتلال العسكري الغاصب لهذا الممر، خرقاً لبروتوكول 2005 مع مصر، لكنها أيضاً تفرض سيطرتها العسكرية أمرا واقعا على معبر رفح». وحول إمكانية نقل معبر رفح وإنشاء معبر جديد يكون بديلاً عنه، يقول سلامة إن «تجهيز معبر جديد، مسألة ليست سهلة، إذ لا يتم إنشاء المعابر الحدودية بين الدول، سواء كانت لأفراد أو البضائع والأشخاص، بين ليلة وضحاها». ويوضح أن «هناك اعتبارات أمنية في المقام الأول، وثقافية واقتصادية واجتماعية عديدة يجري تقييمها من جانب دول الجوار (متكاملة) قبل إنشاء مثل هذه المعابر أو المنافذ الحدودية». ويشار المخاطر الاستراتيجية المحتملة التي على أساسها ترفض مصر الأفكار الخاصة بإنشاء معبر جديد، أو السيطرة على محور فيلادلفيا، يعتبر سلامة أن «فكرة إنشاء معبر بديل في أي نقطة حدودية بين مصر وقطاع غزة، تعني الاستغناء الآن عن معبر رفح، وتعطيل المساعدات الإغاثية للفلسطينيين في القطاع». ويشدّد على أن «تصدير هذه الفحص من الجانب الإسرائيلي وإقناع مصر بها، سيكون على حساب الفلسطينيين، وهو بفرض ضغوطاً كبيرة على مصر من أجل تقييم المحاذير والاعتبارات والمقتضيات الأمنية في المقام الأول، فضلاً عن الاعتبارات الأخرى الإنسانية والاجتماعية والثقافية». ويرى أن «عادة إسرائيل هي سياسة الأمر الواقع، وإنفاذ هذه السياسة وترسيخها بشكل خاص في القطاع، إذ استمرت حتى بعد الانسحاب المزعوم من جانب واحد في عام 2005، إبان حكومة أرييل شارون»، مشيراً إلى أن «ممر فيلادلفيا، بحسب اتفاق 2005، هو أرض فلسطينية خاضعة للسلطة الفلسطينية، وكذلك معبر رفح من الجهة الفلسطينية، فهو ليس ضمن الإقليم الإسرائيلي أو الإقليم المصري».

بدوره يقول المساعد السابق لوزير الخارجية المصري، السفير عبد الله الأشعل، في حديث لـ«العربي الجديد»، إنه «لا يمكن تغيير خط الحدود (مع مصر)، لأنه سيمثل انتهاكاً لمعاهدة السلام مع إسرائيل». ويوضح أن «المعاهدة وضعت حدوداً معينة بين مصر وفلسطين، وبين مصر وإسرائيل»، مضيفاً أن القاهرة «ترفض أن تكون غزة محاطة بإسرائيل من جميع الجوانب». ويلفت إلى أن إسرائيل «تريد تحويل غزة لخنقها عقاباً لها على تجرؤها في السابع من أكتوبر/تشرين الأول الماضي (عملية طوفان الأقصى)».

معبر رفح من الجهة المصرية، 17 أكتوبر الماضي (محمود خالد/Getty)

الحدث

الاحتلال يجدد اقتحام مخيم نور شمس

شهيدان في قصف طولكرم

جدّد الاحتلال اقتحام مدينة طولكرم ومخيميها، ما أسفر عن استشهاد سيدة وفتى فلسطينيين، فيما واصل اعتقالاته بالصفة

رام الله ـ **العربي الجديد**

استُشهدت سيدة وفتى فلسطينيان، أمس الاثنين، إثر قصف بطائرة مسيّرة نفّذه الجيش الإسرائيلي أثناء تجديد اقتحامه مدينة طولكرم ومخيمي طولكرم ونور شمس شرق المدينة، بعد يوم من اغتياله القيادي في كتيبة طولكرم سعيد الجابر، باستهداف منزل بحي المنشية في مخيم نور شمس، وذلك بصواريخ موجهة أطلقتها مسيّرة إسرائيلية، لترتفع حصيلة الشهداء في الضفة الغربية منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، إلى 556 فلسطينياً، وفق وزارة الصحة الفلسطينية.

وأفادت الوزارة، أمس، باستشهاد فتى وسيدة، وبإصابة أربعة مواطنين برصاص الاحتلال في طولكرم، فيما أكد مدير مستشفى ثابت ثابت الحكومي في المدينة، أمين خضر، في حديث لـ«العربي الجديد»، استشهاد الفتى محمد فرحان (14 عاماً) ونسرين ضميري (43 عاماً). كما أعلن الهلال الأحمر الفلسطيني، أن طواقمه تعاملت مع ثلاث إصابات، نتيجة اقتحام قوات الاحتلال مخيم نور شمس، وانسحبت قوات الاحتلال، قبل عصر أمس، من مدينة طولكرم ومن مخيمي طولكرم نور شمس شرق المدينة. وقالت مصادر محلية، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن قوات الاحتلال اقتحمت مخيم نور شمس، فجر أمس، واستمر الاقتحام نحو ثماني ساعات، ثم انسحبت لاقل من ساعة، لتعاود اقتحام مخيمي نور شمس وطولكرم، وبعض أحياء مدينة طولكرم. ووفق المصادر، فإن الاقتحام تخللته اشتباكات مسلحة بين مقاومين فلسطينيين وقوات الاحتلال، التي سحبت آلية عسكرية استهدفها مقاومون بعبوة ناسفة محلية الصنع، وأطلقت قذيفة من طائرة مسيّرة، ما أدى لاستشهاد فتى وامرأة وإصابة آخرين في مخيم طولكرم. بالمقابل قالت كتيبة طولكرم في سرايا القدس، الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي، إن مقاتليها تصدوا لقوات الاحتلال بالرصاص والعبوات ونصب الكمائن.

من جهتها، ذكرت وكالة الأنباء الفلسطينية الرسمية (وفا) أن الاحتلال فرض طوقاً عسكرياً مشدداً على مخيم نور شمس، ونشر قناصته على أسطح البنايات المرتفعة وفي داخلها، وفجّر منزلاً، مُلحقاً خلال اقتحام المخيم دماراً واسعاً في البنية التحتية وممتلكات المواطنين. في حين قالت وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية، في بيان أمس، إنه «نظراً لاقتحام قوات الاحتلال مدينة طولكرم وحفاظاً على سلامة طلبتنا ومعلمينا؛ تقرر تأجيل جلسة الامتحان (الثانوية العامة) لليوم (أمس) الاثنين، على مستوى مديرية طولكرم»، إلى الأسبوع المقبل. يأتي ذلك غداة إعلان وزارة الصحة الفلسطينية، في بيان، أول من أمس، سقوط «شهيد وخمس إصابات، بينها إصابتان بحالة خطيرة، جراء قصف للاحتلال على مخيم نور شمس»، والشهيد هو سعيد جابر (24 عاماً)، الذي نعته كل من حركتي الجهاد الإسلامي وحماس. وقالت «الجهاد الإسلامي» في بيان إن الشهيد «نجا من محاولات اغتيال عدة»، فيما قالت «حماس»، في بيان، إن «ما يجري من عدوان في مخيم نور شمس هو جزء من الحرب الشاملة التي تشنّها حكومة المتطرفين الصهاينة على شعبنا الفلسطيني». وكان بيان جيش الاحتلال، أول من أمس، قد زعم أن جابر «هو إرهابي مكلف بقيادة أنشطة إرهابية».

في موازاة ذلك اقتحمت قوات الاحتلال، أمس، بيت أمر ومخيم العروب ودير سامت وقرية المجد في محافظة الخليل، فيما استهدف مقاومون فلسطينيون اليات الاحتلال بالحجارة خلال اقتحامها بلدة تل جنوبي نابلس. في غضون ذلك ذكر بيان لهيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية ونادي الأسير الفلسطيني، أن قوات الاحتلال، اعتقلت منذ مساء أول من أمس وحتى صباح أمس، 16 مواطناً على الأقل من الضفة الغربية، بينهم طالبة في جامعة بيرزيت، بالإضافة إلى أطفال وأسرى سابقين. وأشار البيان إلى اعتقال خمسة مواطنين من سكان غزة يقيمون في الضفة مرافقين لمرضى بينهم سيدتان. وتركزت عمليات الاعتقال في محافظة رام الله، فيما توزعت بقيتها على محافظات الخليل ونابلس وطوباس، إلى جانب عمليات تحقيق ميداني مع مجموعة من الفلسطينيين في بلدة تل جنة غرب نابلس، أفرج عنهم لاحقاً. وأضاف البيان أن حصيلة الاعتقالات بعد السابع من أكتوبر الماضي، بلغت أكثر من 9465، تشمل من أبقي الاحتلال على اعتقالهم، ومن أفرج عنهم لاحقاً.

على صعيد آخر، ذكرت «وفا» أن مستوطنين، أضرموا، أمس، النار بحقول زراعية في قرية مادما، جنوب نابلس، فيما أطلق مستوطن الرصاص الحي تجاه الفلسطينيين الذين حاولوا إخماد الحريق. وفي السياق صادقت اللجنة الوزارية الإسرائيلية للتشريع على مشروع قانون طرحه رئيس لجنة القانون والدستور في الكنيست سيمحا روتمان، ويهدف إلى فرض الاعتقال الإداري (من دون تهمة) على الفلسطينيين فقط، ويمنع فرضه على المستوطنين المشتبه فيهم بارتكاب جرائم إرهابية ضد الفلسطينيين. وذكرت صحيفة هآرتس الإسرائيلية، أمس، أنه وفقاً لمعطيات إدارة السجون، فإنه جرى اعتقال 10 مستوطنين إدارياً منذ بدء العدوان وحتى مطلع مايو/ أيار الماضي، بينما يقبع 2733 فلسطينياً في الاعتقال الإداري في الفترة نفسها.

> ارتفعت حصيلة الاعتقالات في الضفة إلى أكثر من 9465
>
> أطلق مستوطن الرصاص تجاه فلسطينيين في مادما

من الدمار الذي خلّفه اقتحام الاحتلال مخيم نور شمس أمس (دعاء الشنبة/ الأناضول)

شرق غرب

إسرائيل تطلب مساعدة ضد مذكرات «الجنائية»

بعث وزير الخارجية الإسرائيلي يسرائيل كاتس (الصورة)، بحسب موقع والاه أمس الاثنين، رسائل إلى 25 وزير خارجية من مختلف أنحاء العالم، يطلب منهم الانضمام إلى بريطانيا، وتقديم آراء قانونية إلى المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، ضد طلب المدعي العام كريم خان إصدار أوامر اعتقال بحق رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو ووزير الأمن يوآف غالانت. (العربي الجديد)

أونروا: قيود إسرائيل تجعل الاستجابة الإنسانية مستحيلة

أعلنت المتحدثة باسم وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) لويز ووترج، في مقابلة مع هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) بثت أمس الاثنين، أن قيود إسرائيل المشددة على وصول المساعدات إلى قطاع غزة تجعل تقديم الاستجابة الإنسانية «أمراً صعباً للغاية، إن لم يكن مستحيلاً». وأضافت: «نحن بحاجة إلى وصول مستمر ويمكن التنبؤ به حتى نتمكن من تقديم المساعدات المنقذة للحياة في غزة». وتابعت: «لدينا أطباء وممرضون يعملون في غزة، لكن ما فائدة وجودهم مع عدم توفر الدواء بسبب القيود الإسرائيلية المشددة». (الأناضول)

رئيس الحكومة القطرية وحسين الشيخ يبحثان المصالحة الفلسطينية

بحث رئيس الوزراء وزير الخارجية القطري محمد بن عبد الرحمن آل ثاني (الصورة) مع أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية حسين الشيخ، في الدوحة، أمس الاثنين، ملف المصالحة الفلسطينية، وفق وكالة «وفا». وكتب الشيخ، على منصة إكس، أن المباحثات تناولت أيضاً «إجراءات إسرائيل الأخيرة (ضد السلطة)، والتحرك الثنائي والعربي والدولي لوقف الحرب على غزة، وضرورة وجود أفق سياسي لحل شامل».

(الأناضول)

إضاءة

«تحرير الشام» تنشئ «ديوان مظالم» لتهدئة معارضيها

تسعى هيئة تحرير الشام لامتصاص الغضب الشعبي في مناطق سيطرتها، في شمال غربي سورية، عبر قرارات جديدة

غازي عنتاب ـ **محمد أمين**

شكّلت «هيئة تحرير الشام» (جبهة النصرة سابقاً)، سلطة الأمر الواقع في شمال غربي سورية، «ديوان مظالم»، ومحكمة جنايات متخصصة بالقضايا الأمنية، في خطوة يُعتقد أنها محاولة جديدة لامتصاص الغضب الشعبي والتهمة المتصاعدة على سياساتها المتشددة وتفردها بالقرار. وأصدرت وزارة العدل في «حكومة الإنقاذ» الذراع الإدارية لـ«تحرير الشام» في شمال غربي سورية، يوم السبت الماضي، قراراً بإنشاء «محكمة الجنايات» الثانية، المتخصصة بالنظر في جرائم الجنايات ذات الطابع الأمني، على أن يصدر «المجلس الأعلى للقضاء» اللائحة التنظيمية لعمل المحكمة، وفق الوزارة. وبحسب مصادر مقربة من الهيئة، تنظر المحكمة في جنايات القتل غير الخطأ، وتهريب وتجارة وترويج وإنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية، إضافة إلى قضايا متعلقة بالسطو المسلح والخطف والدعارة والقوادة والزنا المحصن والاغتصاب، والسحر والشعوذة والجرائم المالية الكبرى. وجاء هذا القرار بعد يومين من تشكيل الهيئة «اللجنة العليا لديوان المظالم» والمكونة من ثلاثة أشخاص، لـ«تعزيز العدالة وحماية حقوق الأفراد في المناطق المحررة، ولضمان الشفافية والنزاهة في التعاملات بين المؤسسات الحكومية، والأهالي»، وفق هذه هيئة تحرير الشام. ويبدو أن هذه الخطوات تندرج في سياق «إصلاحات» وعد بها قائد الهيئة، أبو محمد الجولاني، في مارس/آذار الماضي لتطويق الحراك الشعبي ضده والذي لم ينقطع منذ أواخر فبراير/ شباط الماضي، على خلفية التجاوزات الأمنية بحق المدنيين والعسكريين في شمال غربي سورية والتي وصلت إلى حدّ القتل تحت التعذيب. وقالت مصادر مقربة من «هيئة تحرير الشام» لـ«العربي الجديد»، إن إنشاء ديوان لردّ المظالم «يدخل عملياً ضمن حزمة الإصلاحات التي بدأتها الهيئة على وقع الحراك الشعبي في مناطق سيطرتها». وأضافت: «محكمة الجنايات تندرج ضمن الإصلاحات الأمنية حيث كان الجهاز الأمني لديه قدرة عبر جهاز قضائي خاص به، على إصدار الأحكام بحق المتهمين وتنفيذها دون رقابة حقيقية عليه، أما الآن فإن محكمة الجنايات هي من ستصدر القرارات، ما يعني تعزيز دور وزارتي الداخلية والعدل في حوكمة الإنقاذ على حساب جهاز الأمن العام. وأشارت المصادر إلى أن «كفّ يد الجهاز الأمني عن إصدار الأحكام يعني تخفيف القبضة الأمنية عن الناس في المستقبل»، مضيفة: «كانت هناك تجاوزات كثيرة ويبدو أن الهيئة في طريقها إلى إيقافها». وبيّن أنه «بعد تشكيل المحكمة، سيتم تحويل السجناء الموجودين لدى جهاز الأمن العام، بمن فيهم أعضاء خلايا تنظيم داعش، إليها»، لافتاً كذلك إلى أنه «سيتم تقييد جهاز الأمن ضمن ضوابط وزارة الداخلية». غير أن باحثاً مقيماً في الشمال السوري طلب عدم ذكر اسمه، قال في حديث مع «العربي الجديد»، إن إنشاء محكمة جنايات وديوان لرد المظالم «خطوة شكلية وللاستهلاك الداخلي لعناصر الهيئة لا أكثر ولا أقل»، مضيفاً أن «هيئة تحرير الشام لم تكن في وارد الإقدام على أي إصلاحات لولا الضغط الشعبي المتصاعد عليها». يبد أنه يأسني جمول، في حديث مع «العربي الجديد»، أن المظالم في مناطق سيطرة هيئة تحرير الشام شمال غربي سورية «كثيرة»، معتبراً أن «علاجها لا يكون بإنشاء ديوان صُوري، لاسيما مع تسميات مستوترة لا تعرفها بيئتنا السورية». وأشار جمول إلى أن «أي خطوة من شأنها ردّ المظالم، ستجد ترحيباً من الناس التي تعبت وملّت، وتنتظر الأفعال لا الأقوال»، لكنه عبّر عن تشاؤمه من الخطوة، بقوله «إما أن نرى إجراءات على الأرض تدعم كونه ديواناً فاعلاً بصلاحيات عملية، وإلا فسنعود إلى ما سبق من دواوين أو إدارات، والقرار الفعلي بيد الأمن فقط لا غير».

> عباس شريفة: خطوات الهيئة لعدم تكرار أزمة العام الماضي

محتجون يغلقون شوارع لإسقاط الحكومة الإسرائيلية

أغلق معارضون لحكومة بنيامين نتنياهو عدداً من الشوارع في إسرائيل، أمس الاثنين، ضمن احتجاجات تحت شعار «كفى لحكومة الدمار» التي يرأسها بنيامين نتنياهو. وذكرت القناة 12 الإسرائيلية أن المتظاهرين أغلقوا عدداً من الشوارع وهم يرفعون صور أسرى إسرائيليين في قطاع غزة ولافتة كتب عليها «كفى لحكومة الدمار». كما أضرم المتظاهرون النار في حاويات صغيرة.

(الأناضول)

نادي الأسير: الاحتلال يستخدم المدنيين دروعاً بشرية

أعلن نادي الأسير الفلسطيني، في بيان أمس الاثنين، أن سلطات الاحتلال استخدمت المدنيين، ومنهم المعتقلون، دروعاً بشرية على مدار احتلالها فلسطين. وأوضح أن «كل ما رُصد من جرائم ومنها جرائم حرب، وانتهاكات جسيمة لكل القوانين والأعراف الدولية الإنسانية، لا تشكّل جرائم جديدة في تاريخ الاحتلال، بل هي سياسات ثابتة وممنهجة وجزء من أدواته».

(العربي الجديد)

الحدث

الفصائل العراقية الموالية لطهران تهدد باستئناف استهداف القوات الأميركية

إيران تحذّر من توسيع جبهة لبنان

تتوالى التحذيرات الإيرانية لإسرائيل، من مغبة شنّ عدوان على لبنان، وهو ما يدخل في نطاق سياسة محاولة الردع، التي ينتهجها المحور المحسوب على طهران، مع تصاعد حدّة التوتر بين جيش الاحتلال وحزب الله، على طول الحدود بين لبنان وفلسطين المحتلة، والتهديدات اليومية بـ«تدمير لبنان» التي تطلقها دولة الاحتلال

بيروت ـ العربي الجديد
بغداد ـ صفاء الكيسي
طهران ـ صابر غل عنبري

حذّرت إيران، أمس الاثنين، مجدداً، من مغبة إقدام جيش الاحتلال الإسرائيلي على شنّ حرب شاملة على لبنان، وهو ما تهدّد به إسرائيل بشكل شبه يومي، وسط استمرار التصعيد العسكري بينها وبين حزب الله، منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، فيما هدّدت فصائل مسلّحة عراقية بمعاودة استهداف المصالح الأميركية في حال توسع الحرب على الجبهة اللبنانية.

وقال وزير الخارجية الإيراني بالإنابة، علي باقري كني، أمس، خلال اتصال هاتفي أجراه مع وزير الخارجية التركي هاكان فيدان، إن التهديدات الإسرائيلية ضد لبنان «استمرار لجرائم هذا الكيان ضد سكان غزة وتعكس نزعته الوحشية»، مضيفاً أن «المقاومة في لبنان على أهبة الاستعداد لمواجهة تهديدات الكيان الصهيوني والقوة منقطعة النظير للمقاومة اللبنانية ستجعل أي اعتداء للمحتلين المعتدين مكلفة لهم».

وأضاف باقري كني، وفق بيان للخارجية الإيرانية، أن «الاحتلال بعد مرور 9 أشهر على العدوان على غزة، عاجز عن إعادة الوضع إلى ما قبل 7 أكتوبر»، محذراً من أن «أي خطأ جديد لهم في لبنان سيخلق ظروفاً جديدة على الصعيد الإقليمي ضد الصهاينة الذين لن يستطيعوا التعويض عن فشلهم الاستراتيجي بالمذابح والإجرام»، وفق قوله. من جهته، شدّد وزير الخارجية التركي على أن «حرب الإبادة في غزة مستمرة والمجتمع الدولي عاجز عن منع استمرار جرائم الكيان الصهيوني»، وفق بيان لوزارته، معتبراً أن سياسة الاحتلال «هي استمرار وتوسيع التوترات في أنحاء المنطقة، ما سيؤثر بشكل عميق في بقية دول المنطقة». كما أن «التعاون بين طهران وأنقرة في الملف الفلسطيني، والحفاظ على أمن واستقرار المنطقة مهم للغاية».

وإزادات وتيرة التحذيرات الصادرة عن طهران، خلال الأيام الماضية، لإسرائيل، من مغبة توسيع عدوانها إلى لبنان. وكانت البعثة الإيرانية في الأمم المتحدة قد حذّرت ليل الجمعة ـ السبت الماضيين من «حرب مدمرة»، إذا ما أقدم الاحتلال على شنّ هجوم «شامل» على لبنان، متوعدة بتفعيل «جميع الخيارات». وقالت البعثة عبر منصة إكس إن إيران تعتبر «دعايات الكيان الصهيوني بنيته مهاجمة لبنان حرباً نفسية، لكن في حال وقوع هجوم شامل، ستحدث حرب مدمرة». وأضافت أنه حينها «ستكون جميع الخيارات، منها المشاركة الكاملة لجميع جبهات المقاومة على الطاولة».

وليس بعيداً عن هذه الأجواء، هدّدت «تنسيقية المقاومة العراقية»، التي تضم عدداً من الجماعات والفصائل العراقية المسلحة الحليفة لإيران، ليل الأحد ـ الاثنين، بتصعيد عملياتها العسكرية ضد المصالح الأميركية في العراق والمنطقة، في حال شنّ حرب على لبنان. وعقدت الفصائل اجتماعاً هو الثاني من نوعه خلال أقل من 10 أيام، بحثت فيه تهديدات الاحتلال الإسرائيلي للبنان. ووفقاً لبيان للتنسيقية، فإنها «اجتمعت إثر تهديدات العدو الصهيو-أميركي بشنّ حرب شاملة على لبنان ومقاومته الباسلة»، مبينة أنها «قررت أنه إذا ما نفذ الصهاينة تهديدهم، فإن وتيرة ونوعية العمليات سوف تتصاعد ضدهم، وستكون مصالح العدو الأميركي الإجرامي في العراق والمنطقة أهدافاً مشروعة لرجال المقاومة». كما أشارت إلى أن «ما يتعرّض له أهالي فلسطين من مجازر وإبادة جماعية مدعومة أميركياً، يوجب اتخاذ مواقف حازمة تجاه دول التطبيع، لا أن تدعم بنفط العراق وأمواله، ولعل خط أنبوب نفط العقبة - البصرة الذي يستنزف العراق بمبالغ طائلة، دون جدوى اقتصادية للبلاد، يعد نقطة البداية لإدخال العراق، إلى مشروع خبيث يمهّد للتطبيع مع الكيان الصهيوني»، وفق البيان.

وعاودت فصائل «المقاومة الإسلامية في العراق»، وهو الاسم الذي اتخذته فصائل عدة مجتمعة، بعد بدء العدوان الإسرائيلي على غزة، تصعيدها الإعلامي ضد الولايات المتحدة على أثر التهديدات المتبادلة بين إسرائيل وحزب الله، وكانت قد عقدت قبل أقل من أسبوعين اجتماعاً وصفته بـ«الاستثنائي» لبحث ملف الوجود الأميركي في العراق، مؤكدة قدرتها على إنهائه «بكل السبل». يأتي ذلك في وقت كانت قد دخلت فيه فصائل «المقاومة العراقية» في هدنة مع الجانب الأميركي، منذ فبراير/شباط الماضي، إثر اغتيال القيادي في كتائب حزب الله العراقية، أبو باقر الساعدي، في بغداد، ولم تنفذ الفصائل أي عملية ضد المصالح الأميركية في البلاد، منذ ذلك الحين، رغم استمرار نشاط الطيران الأميركي المسير في الأجواء العراقية، خصوصاً في بغداد والأنبار وإقليم كردستان. وكانت حركة النجباء العراقية، وهي جزء من «المقاومة الإسلامية في العراق»، قد أكدت حينها أن ضغوطاً «مجتمعية وسياسية ودينية»، دفعت باتجاه ما أسمته بـ«التهدئة» مع واشنطن، لإفساح المجال «أمام الحكومة العراقية لتأخذ بزمام المبادرة باتجاه وضع حلول لإنهاء وجود التحالف الدولي في البلاد».

يشار إلى أن السفيرة الأميركية في العراق، ألينا رومانوسكي، التقت رئيس الوزراء العراقي محمد شيّاع السوداني، قبل أقل من أسبوع عقب الاجتماع «الاستثنائي» الأول للفصائل، بحثت معه ملفات عدة، من بينها مجريات الحوار الذي تجريه اللجنة العسكرية العليا، المعنية بإنهاء مهمة التحالف، وسبل حسم هذا الحوار للوصول إلى اتفاق حول جدول زمني للتنفيذ، فضلاً عن تطورات الأوضاع الإقليمية والدولية، وأخطار توسع وانتشار الصراع في المنطقة، بحسب بيان لمكتب السوداني.

في غضون ذلك، واصل جيش الاحتلال أمس اعتداءاته على لبنان، وأخترق طيرانه جدار الصوت مرات عدة، فوق قرى الجنوب والبقاع الغربي، بحسب الوكالة الوطنية للإعلام (وكالة الأنباء اللبنانية الرسمية). وتركز قصف الاحتلال، أمس، على بلدة كفركلا، كما أطلقت مسيّرة إسرائيلية صواريخ باتجاه منازل في بلدات مركبا وربّ ثلاثين والبياضة. كما شنّ جيش الاحتلال سلسلة غارات طاولت أطراف مارون الراس وعيترون، وذلك غداة يوم كان قد شهد قصفاً مكثفاً أسفر عن استشهاد 3 عناصر نعاهم حزب الله في بيانات منفصلة، فيما أعلن حزب الله تنفيذ 9 عمليات عسكرية ضد مواقع وتجمعات إسرائيلية.

> باقري كني: أي خطأ جديد سيخلق ظروفاً إقليمية جديدة
>
> فصائل عراقية: ستكون المصالح الأميركية أهدافاً مشروعة

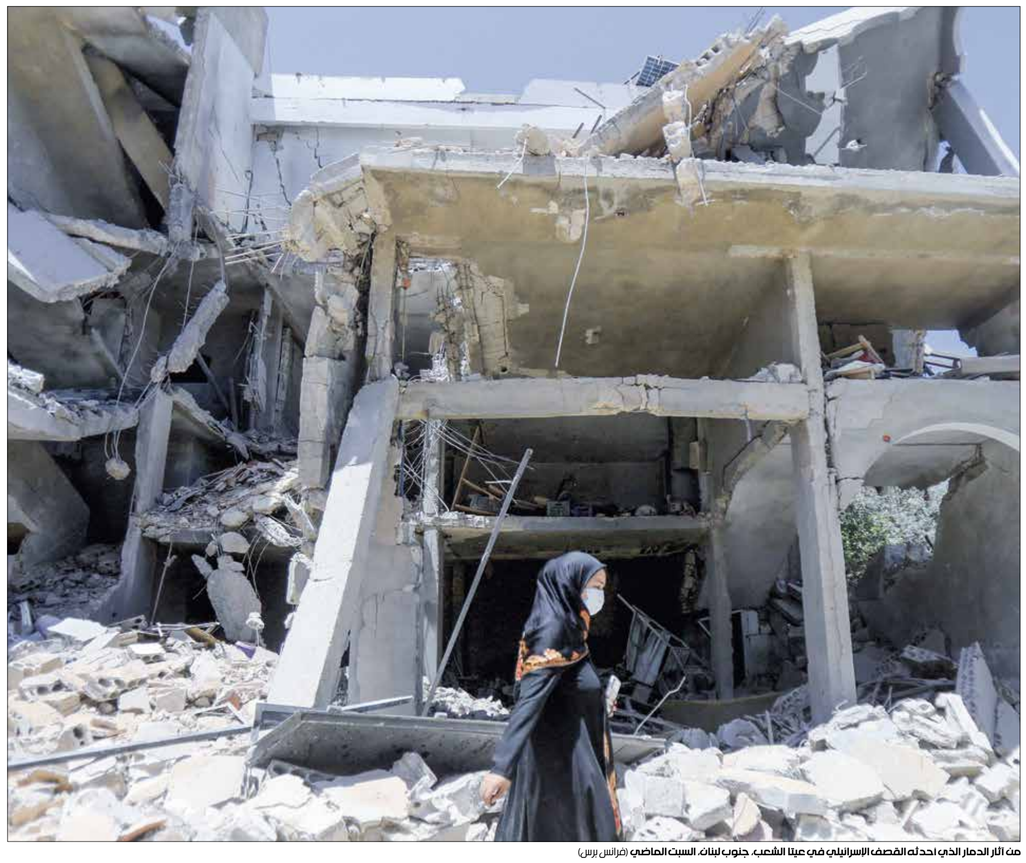

من آثار الدمار الذي أحدثه القصف الإسرائيلي في عيتا الشعب، جنوب لبنان، السبت الماضي (فرانس برس)

رهان على سراب

قال النائب عن كتلة حزب الله البرلمانية، حسين الحاج حسن، أمس الاثنين، إن «العدو الإسرائيلي إذا فكّر أو ارتكب أي خطوة حمقاء، فلن يجد أمامه إلا الباس الشديد الذي سيزيد عجزه عجزاً والذي سيعمّق مشكلة الردع عنده والذي سيزيد من أزماته، وقد خبر بعض ما عند المقاومة». وأضاف: «المحور سيستمر في إسناد غزة ويسند بعضه بعضاً، والذين يراهنون على إضعاف المقاومة في غزة أو فلسطين أو في المنطقة، فإنهم يراهنون على سراب».

متابعة

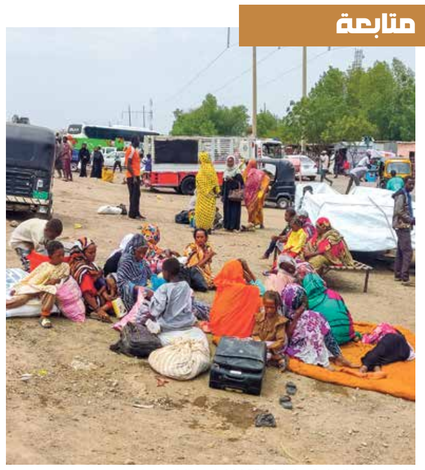

فاروق من معارك سنجة يصلون إلى القضارف أمس (فرانس برس)

اتهامات بين الجيش السوداني و«الدعم» بتدمير جسر الحلفايا

الخرطوم ـ عبد الحميد عوض

يشهد السودان معارك متنقلة في أكثر من منطقة بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع في الحرب التي دخلت في 15 إبريل/نيسان الماضي عامها الثاني. وفي هذا السياق، تبادل الطرفان الاتهامات بتدمير جسر الحلفايا الرابط بين مدينتي الخرطوم بحري وأم درمان. وقال الجيش السوداني، في بيان أمس، إن قوات الدعم السريع دمرت، مساء أول من أمس الأحد، جزءاً من جسر الحلفايا من الناحية الشرقية، ما تسبب في حدوث أضرار بالهياكل الخرسانية، معتبراً التدمير «استمراراً لاستهداف الشريقية لنهر النيل الأزرق، الواقعة على الحدود السودانية الإثيوبية، فيما استمرت حركة النزوح من مدينة سنجة سيراً على الأقدام إلى ولاية النيل الأزرق المجاورة. وذكرت مبادرة «مفقود» أنّ أسراً أبلغت عن فقدان واحد أو أكثر من أفرادها أثناء رحلات النزوح، ووصل عدد المفقودين حتى الآن إلى نحو 15 شخصاً. وتشهد مدينة سنار بالمقابل تدهوراً كبيراً في الخدمات بانقطاع شبكة الاتصالات والمياه والكهرباء وتوقف معظم المستشفيات في المدينة.

من جهة أخرى، قتل خمسة من المدنيين بعد هجوم من قوات الدعم السريع على قرية بجبيجة في ولاية الجزيرة، وسط السودان، في أحدث الهجمات المستمرة على قرى الولاية. وذكرت لجان مقاومة مدينة ود مدني، عاصمة ولاية الجزيرة، أن من بين القتلى ثلاثة أشقاء، مع إصابة آخرين، عدا عمليات نهب واسعة للمنازل والسيارات الموجودة في القرية، ما أدى إلى عمليات نزوح واسعة وسط الأهالي.

شعبنا من شرورهم». وفي نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، تبادل كل من الجيش والدعم السريع الاتهامات بشأن تدمير جسر شمبات الرابط أيضاً بين بحري وأم درمان، ما يعني عدم وجود أي جسر رابط بين المدينتين في المستقبل، كما تبادلا الاتهامات بشأن جسر ثالث في منطقة جبل أولياء.

على صعيد العمليات العسكرية بولاية سنار وسط البلاد، أفادت معلومات «العربي الجديد» عن تراجع كبير في الاشتباكات بمدينة سنجة وسط أنباء عن انسحاب للجيش إلى مدينة سنار. كما تضاربت المعلومات بشأن تقدم الدعم السريع لدخول مدينة الدندر على الضفة الحدود السودانية الإثيوبية، فيما استمرت حركة النزوح من مدينة سنجة سيراً على الأقدام إلى ولاية النيل الأزرق المجاورة. وذكرت مبادرة «مفقود» أنّ أسراً أبلغت عن فقدان واحد أو أكثر من أفرادها أثناء رحلات النزوح، ووصل عدد المفقودين حتى الآن إلى نحو 15 شخصاً. وتشهد مدينة سنار بالمقابل تدهوراً كبيراً في الخدمات بانقطاع شبكة الاتصالات والمياه والكهرباء وتوقف معظم المستشفيات في المدينة.

من جهة أخرى، قتل خمسة من المدنيين بعد هجوم من قوات الدعم السريع على قرية بجبيجة في ولاية الجزيرة، وسط السودان، في أحدث الهجمات المستمرة على قرى الولاية. وذكرت لجان مقاومة مدينة ود مدني، عاصمة ولاية الجزيرة، أن من بين القتلى ثلاثة أشقاء، مع إصابة آخرين، عدا عمليات نهب واسعة للمنازل والسيارات الموجودة في القرية، ما أدى إلى عمليات نزوح واسعة وسط الأهالي.

شرق غرب

تورّط «العمال الكردستاني» بحرائق العراق

أعلن المتحدث باسم الداخلية العراقية، مقداد ميري، في مؤتمر صحافي أمس الاثنين، القبض على مجموعة متورطة في الحرائق التي شهدتها محافظات شمالي العراق، في الأسابيع الماضية، خلال «عملية نوعية» وتنسيق مع وزارة الداخلية في إقليم كردستان- العراق، مضيفاً أن أعضاء المجموعة المكوّنة من ثلاثة أشخاص «ينتمون إلى حزب العمال الكردستاني». وبحسب اعترافات المتورطين، فإنهم كانوا يخططون لـ«استهداف خط نقل النفط العراقي إلى ميناء جيهان التركي».

(العربي الجديد)

افتتاح معبر راس جدير بين ليبيا وتونس

أعلن وزير الداخلية بحكومة الوحدة الوطنية الليبية، عماد الطرابلسي (الصورة)، في مؤتمر صحافي أمس الاثنين، مع نظيره التونسي خالد النوري، إعادة افتتاح معبر رأس جدير الحدودي بين البلدين، بعد جولة أجريا في المعبر. وقال الطرابلسي إن إغلاق المعبر، منذ أكثر من ثلاثة أشهر، جاء لتنظيم العمل به وإنهاء حالة الانفلات الأمني، وإن الجانبين اتفقا على تسهيل حركة العبور والمسافرين وتعزيز المعبر بأجهزة التفتيش.

(العربي الجديد)

انقرة: تحييد «إرهابيَّين» شمال العراق

أعلنت وزارة الدفاع التركية، في بيان أمس الاثنين، تحييد «إرهابيين اثنين» من حزب العمال الكردستاني شمال العراق، في منطقة عملية المخلب ـ القفل، التي تشنها تركيا منذ 2022 ضد معاقل الحزب، الذي تحظره أنقرة، في مناطق متينا والزاب وأفشين ـ باسيان. وأضافت أن القوات التركية «تواصل عملياتها بلا انقطاع للقضاء على الإرهاب في مصدره».

(الأناضول)

الجيش الأميركي يدمّر زوارق مسيّرة للحوثيين

قالت القيادة المركزية الأميركية (سينتكوم)، على منصة إكس، مساء أول من أمس الأحد، إنها دمّرت ثلاثة زوارق مسيّرة لجماعة الحوثيين في اليمن خلال الـ24 ساعة الماضية في البحر الأحمر في إطار «اشتباك للدفاع عن النفس». وأضافت أنه «تقرر أن الزوارق (المسيّرة) تمثل تهديداً وشيكاً للقوات الأميركية وقوات التحالف والسفن التجارية في المنطقة».

(رويترز)

رئاسيات الجزائر: 31 مرشحاً محتملاً

أعلنت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات في الجزائر، مساء أول من أمس الأحد، أن 31 مرشحاً محتملاً للانتخابات الرئاسية سحبوا استمارات جمع التوقيعات اللازمة لخوض الانتخابات الرئاسية المقررة في السابع سبتمبر/ أيلول المقبل. وقال رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي، إن سحب استمارات اكتتاب التوقيعات الفردية سيتواصل حتى منتصف ليل 18 يوليو/ تموز الحالي، موضحاً أن موعد الإعلان عن القائمة النهائية للمرشحين المقبولين للانتخابات الرئاسية سيكون في 27 يوليو الحالي.

(قنا)

إضاءة

ملاحقة الكوفية الفلسطينية تعزز جرائم الكراهية في أميركا

بينما ينشط الحراك الداعم لفلسطين في الولايات المتحدة بصورة غير مسبوقة منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، يعمد الإعلام الأميركي التقليدي ووجوه سياسية من المعسكرين الديمقراطي والجمهوري، إلى شيطنة رموز الحراك، وأبرزها الكوفية الفلسطينية، التي يجري وصمها بالإرهاب

واشنطن ـ محمد البديوي

في يناير/كانون الثاني 2022، أي قبل أكثر من عام ونصف العام على أحداث 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 في قطاع غزة وغلافه، هاجمت قناة فوكس نيوز الأميركية اليمينية، عارضة الأزياء الأميركية الفلسطينية بيلا حديد، لارتدائها قلادة تحمل اسم فلسطين، واتهمتها بأنها تبث رسائل خفية داعمة للشعب الفلسطيني. لكن الأشهر الأخيرة الماضية، التي أعقبت شنّ الاحتلال الإسرائيلي عدوانه على غزة، أظهرت أنه ليس اليمينيون فقط في الولايات المتحدة هم من يستخدمون هذه اللغة، بل حتى الليبراليون يلجأون إليها لمهاجمة وانتقاد الكوفية والقلادات التي تحمل اسم فلسطين، كما لمهاجمة المتظاهرين الذين يطالبون بوقف إطلاق النار في غزة. وشبّه المستشار السابق للرئيس الأميركي الأسبق باراك أوباما، فان جونز، في تصريحات له على قناة «سي أن أن»، منذ أيام، الكوفية الفلسطينية بعلم الكونفدرالية الذي يرمز إلى العنصرية والاعتداء في أميركا. وقال: «إذا ظهرت وأنت ترتدي الكوفية وقناع الوجه في حي يهودي وأنت تهتف من النهر إلى البحر، فإن هذا يشبه شخصاً أبيض يركض حاملاً علم الكونفدرالية في منطقة هارلم (تقع في مدينة نيويورك)، أنت تحاول بدء القتال».

جاءت تصريحات جونز تعليقاً على مناوشات أمام كنيس يهودي في لوس أنجليس (كاليفورنيا) يعرض في مزاد منازل الفلسطينيين المسروقة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بعد ظهور الآلاف من الناشطين، ضد البيع. واستضافت «سي أن أن» محلّلين، وجّهوا انتقادات حادة إلى المتظاهرين المعترضين على تسهيل بيع أراض مسروقة، فيما لم يناقش أحد مدى انتهاك بيع الأراضي الفلسطينية بعد سرقتها، لقوانين مكافحة التمييز المحلية والقانون الدولي.

ولا تعد هذه المرة الأولى التي يهاجم فيها مسؤول سابق في إدارة أوباما، الكوفية الفلسطينية، حيث وصف المساعد الخاص السابق لأوباما، جوناثان غرينبلات (والذي يترأس حالياً مجموعة مناصرة لإسرائيل تطلق على نفسها اسم «رابطة مكافحة التشهير») ارتداء الكوفية الفلسطينية بأنه يماثل رسم صليب معقوف نازي على اليد، وذلك في برنامج «غودمورنينغ جو»، على قناة «أم أس أن بي سي»، من دون أن يتطرق أحد من مقدمي البرنامج إلى خطأ المقارنة وتأثيرها. وفي ديسمبر/كانون الأول الماضي، تداول مستخدمون عبر وسائل التواصل الاجتماعي، فيديو بث مباشر، لإيف غاربر، زوجة البروفسور في جامعة هارفارد، المستشار السابق في إدارة أوباما، جايسون فورمان، تصف فيه ارتداء طالبة للكوفية بأنه وشاح إرهابي.

وكانت ولاية فيرمونت قد شهدت في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، هجوماً على ثلاثة طلاب بالرصاص لمجرد ارتدائهم الكوفية، ما أدى إلى إصابة أحدهم بالشلل، كما تمّ القبض في ولاية نيويورك على سيدة قامت بإلقاء القهوة على شخص كان يرتدي الكوفية ومهاجمته. وفي السابع من مايو/أيار الماضي، جرى اعتقال شخص حاول دهس متظاهرين من أجل فلسطين يرتدون كوفيات، ويرفعون شعارات مؤيدة لفلسطين في ولاية نيويورك.

ورغم ذلك، فإن مبيعات الكوفية والملابس الفلسطينية، ازدادت بشكل كبير في الولايات المتحدة، بحسب ما أفاد موزعون، رغم تأكيد البعض ممن يرتدون الوشاح أنهم يتعرضون للأذى النفسي واللفظي.

وعلى مدار السنوات الماضية، تهاجم الصحافة والقنوات الأميركية اليمينية الكوفية والأزياء الفلسطينية، ولكن عقب 7 أكتوبر الماضي ارتفعت حدة الهجوم، وطالبت صحيفة نيويورك بوست في 13 يونيو/حزيران الماضي، بضرورة حظر ارتداء الاقنعة، مبررة ذلك «بسبب هؤلاء التشهير» ارتداء الكوفية الفلسطينية الحمقى المعادين للسامية». ووصفت الصحيفة استخدام المتظاهرين المسلمين من أجل فلسطين، القناع، بأنه نفس أسلوب «كو كلوكس كلان» «جماعة عنصرية متطرفة برزت بعد الحرب الأهلية في الولايات المتحدة)، رغم أن هذه الحركة كانت تؤمن بتفوق اللون الأبيض وتمارس العنصرية والعنف والقتل وصلب الأميركيين الأفارقة، بالإضافة إلى معاداتها للسامية. ولا يقتصر الأمر على الصحافة والتلفزيون، وإنما امتد إلى السينما، حيث قدمت منصة نتفليكس فيلم «تريغر وارننغ» Trigger Warning الذي بدأ عرضه منذ أيام قليلة، والذي يظهر عربياً على أنهم إرهابيون يرتدون الكوفية ويهاجمون أميركيين في شاحنة مساعدات في سورية، وهو ما دفع الكثيرين للمطالبة بمقاطعة المنصة. وانتشرت الكوفية طوال الأشهر الماضية في التظاهرات التي خرجت في أنحاء الولايات المتحدة دعماً لغزة، وكذلك خلال حراك طلّاب الجامعات الأميركية، وذلك جنباً إلى جنب مع العلم الأميركي والقلادات على شكل خريطة فلسطين، بالإضافة إلى الملابس الفلسطينية التقليدية التي انتشرت بكثرة. وتعليقاً على هذه الحالة، رأى الأستاذ المشارك في كلية الإعلام والشؤون العامة بجامعة جورج واشنطن، البروفيسور وليام يومانز، في تصريحات خاصة لـ«العربي الجديد»، أن تشبيه الكوفية بشكل ساخر ومكروه في الولايات المتحدة، له علاقة بالخطاب السائد للغاية داخل البلاد تجاه الفلسطينيين والقضية الفلسطينية، مضيفاً أن هناك محاولة متعمدة لتشويه الكوفية وتصويرها على أنها رمز للكراهية، مثلما يحاول الإعلام تشويه شعار «من النهر إلى البحر»، رغم أن كليهما رمز من أجل الحرية. وقال يومانز: «هناك الكثير من السياسيين ووسائل الإعلام الذين يزعمون أن هناك معاداة للسامية في الحرم الجامعي، وأن هناك مناخاً من الكراهية ضد اليهود بسبب التظاهر من أجل فلسطين». ولكن، برأيه، فإنه «عندما ننظر فعلياً إلى أعمال العنف التي يتم ارتكابها، سنجد أن هناك الكثير منها موجه بشكل مباشر نحو الفلسطينيين». وأضاف أنه «على سبيل المثال، محاولة سَبْدة إغراق طفل فلسطيني ومهاجمة الأم في تكساس، والطفل البالغ من العمر ست سنوات (وديع الفيومي) الذي قُتل في شيكاغو الخريف الماضي، وطلاب الجامعة الذين أصيبوا بالنار في فيرمونت، وأيضا مهاجمة المتظاهرين بالسيارات في كاليفورنيا وأوهايو، واستخدام مادة كيميائية للهجوم على الطلاب في جامعة كولومبيا، وفي الوقت ذاته، لا نرى مستوى العنف ذاته موجهاً نحو مؤيدي إسرائيل».

> وليام يومانز: محاولة متعمدة لتصوير الكوفية كرمز للكراهية
>
> مستشار سابق لأوباما: الكوفية تشبه علم الكونفدرالية

ووصف يومانز تعليق فان جونز بأنه غير مسؤول، وأنه تجاهل تماماً مثل كثير من المعلقين، أن المتظاهرين كانوا مستاءين من عملية بيع الأراضي الفلسطينية المسروقة في مزاد داخل الكنيس، وأنهم لم يكونوا هناك للاحتجاج على الكنيس ذاته. وكشف أن فان جونز نفسه ارتدى الكوفية الفلسطينية في فترة ما من حياته، حيث قال: يجب على شخص مثل فان جونز أن يبرر بشكل أفضل، لأنه اعتاد على وجه التحديد على ارتداء الكوفية وحضور احتجاجات بها، واتذكر أنني رأيت ذلك بنفسي، هو يعرف ما يحدث، لكنه يقول ذلك لأن هذا جزء مما يعنيه استمراره في مكانه في الإعلام». وشرح كيف يتم تضليل الوعي العام في الولايات المتحدة، معتبراً أن «ما يحدث هو أن حزب الاشخاص الذين يدعمون الظلم ويدعمون الإبادة الجماعية، أقوى من الأشخاص الذين يدعمون الموقف العادل». ويرأيه، فإن «الأمر يتعلق فقط بمن لديه السلطة والقوة والمال». وأشار إلى أن هناك أزمة ثقة أكبر تحدث مع المؤسسات التقليدية، سواء وسائل الإعلام أو الحكومة، وأنهم فقدوا مصداقيتهم في أعين الشباب.

من تظاهرة داعمة لفلسطين في جورجيا، الخميس الماضي (أوكتافيو جونز/Getty)

الحدث

في إطار محاولتهم منع اليمين المتطرف في فرنسا من الفوز بالغالبية البرلمانية وتأليف حكومة، ظهرت ملامح «تحالف جمهوري» يضم أطراف معسكر اليسار واليمين الوسطي، يقوم على أن ينسحب المرشحون المتأهلون للمركز الثالث لمصلحة المرشح الأوفر حظاً في إنزال الهزيمة بمرشح اليمين. وسيؤدي فوز اليمين المتطرف بالغالبية البرلمانية، وبالتالي تشكيل الحكومة، إلى تعقيد ما تبقى من ولاية الرئيس إيمانويل ماكرون، الذي بادر إلى الإقرار بهزيمته والدعوة إلى «تحالف ديمقراطي وجمهوري واسع»

الانتخابات الفرنسية

«تحالف جمهوري» محتمل ضد اليمين المتطرف

باريس ـ **أرليت خوري**

في نهاية يوم عصيب للملايين من الفرنسيين المناهضين لليمين المتطرّف، جاءت نتائج الدورة الأولى للانتخابات التشريعية، أمس الأول الأحد، مطابقة لما أظهرته استطلاعات الرأي وقبلها نتائج الانتخابات الأوروبية (9 يونيو/ حزيران الماضي)، عبر تقدّم اليمين المتطرف في فرنسا ممثلاً بحزب التجمع الوطني اليميني بزعامة مارين لوبان وجوردان بارديلا، المرشح لترؤس حكومة ستكون، في حال نال معسكر اليمين المتطرّف غالبية مطلقة في الدورة الثانية الأحد المقبل؛ الأولى في تاريخ التعايش السياسي الذي يكون فيها طرفه يمينياً متطرفاً. لكن نظرياً، كل شيء يمكن أن يحصل في الدورة الثانية، مع ظهور بوادر ما يُسمى في فرنسا «تحالفاً جمهورياً» يضم أطراف معسكر اليسار، الجبهة الشعبية الجديدة، واليمين الوسطي ممثلاً بـ«معاً من أجل الجمهورية» الذي يقوده رئيس الحكومة المنتهية ولايته غابريال أتال، ومن خلفه الرئيس إيمانويل ماكرون، لقطع الطريق أمام تحقيق اليمين المتطرف غالبية مريحة تمكّنه من الحكم (300 مقعد من أصل 577) أو حتى غالبية غير مريحة (289 مقعداً).

«تحالف جمهوري» دعا إليه زعماء كل من الجبهة الشعبية و«معاً». وبطلب انسحاب المرشحين المتأهلين في المركز الثالث إلى الدورة الثانية، لمصلحة المرشح الأوفر حظاً في إنزال الهزيمة بمرشح اليمين المتطرف. وبدأت الانسحابات تتوالى من قبل مرشحين من الجبهة اليسارية وجهة ماكرون منذ إعلان نتيجة الدورة الأولى مساء أمس الأول الأحد، علماً أن الموعد الأخير لسحب الترشيحات يحل عند السادسة من عصر اليوم الثلاثاء بتوقيت باريس.

وفاز 39 مرشحاً من اليمين المتطرف في فرنسا بمقاعد، في مقابل 31 من الجبهة الشعبية اليسارية، ومقعد واحد لجبهة «معاً»، وواحد لحزب الجمهوريين الديغولي الذي انقسم بين رئيسه إريك سيوتي الذي تحالف مع اليمين المتطرف، بينما رفضت كل قيادة الحزب هذا الخيار، وثلاثة مرشحين آخرين من خارج التحالفات الكبرى. وبموجب قانون الانتخابات الفرنسي، يفوز من الدورة الأولى كل من ينال أكثر من 50 في المائة من أصوات دائرته الفردية، في حين يتأهل إلى الدورة الثانية من يحقق 12 في المائة وأكثر من أصوات الناخبين المسجلين في تلك الدائرة. وبالتالي، فإنّ 75 مقعداً فقط حُسمت من الدورة الأولى، وتأجّل حسم 502 مقاعد إلى الدورة الثانية الأحد المقبل. لذلك، فإنّ التزام المرشحين بقرارات الانسحاب لصالح الأوفر حظاً بالفوز في وجه مرشح اليمين المتطرف في فرنسا، والتزام الناخبين بقرارات الأحزاب التصويت لذلك المرشح، سيحسمان إمكانية حكم اليمين المتطرف.

ومثّلت نتائج الدورة الأولى هزيمة شخصية ومباشرة لماكرون، المهندس الأوحد لقرار حلّ البرلمان الفرنسي وتنظيم انتخابات مبكرة، غداة حلول «التجمع الوطني» في طليعة القوى السياسية الفرنسية في الانتخابات الأوروبية. وعزّزت هذه النتائج فرص حصول اليمين المتطرف على غالبية برلمانية تتيح له السيطرة على رئاسة الحكومة في الدورة الثانية يوم الأحد المقبل، ما لم تتدارك القوى الجمهورية وناخبوها الأمور، وتعمل على رصّ الصفوف لإفشال هذه الإمكانية. وتفيد النتائج التي أعلنتها وزارة الداخلية الفرنسية بأن «التجمع الوطني» وحلفاءه نالوا 33,15 في المائة من الأصوات، ما يعني أن حوالي 12 مليون ناخب فرنسي أدلوا بأصواتهم لصالح حزب عنصري ومعادٍ للمبادئ الجمهورية. كما أظهرت النتائج حصول الجبهة الشعبية الجديدة، أي تحالف القوى اليسارية، على 27,99 في المائة من الأصوات بما يشير إلى انتعاش واضح في شعبية قوى اليسار التي باتت في المرتبة الثانية على خريطة القوى السياسية. في المقابل، لم يتسنّ للوسط، الموالي لماكرون والمنضوي في لوائح «معاً من أجل الجمهورية»، أن يتفادى انهيار شعبيته إلى أدنى مستوياتها، وحصوله على 20,04 في المائة من الأصوات، وهي نسبة تضعه في موقع حزب الأقلية في الجمعية الوطنية الفرنسية، أي البرلمان. وكان ماكرون قد راهن على صحوة شعبية تحدثها الانتخابات المبكرة. وقد حصلت هذه الصحوة بالفعل وعبّرت عنها نسبة الإقبال القياسية والأعلى منذ 40 عاماً، وبلغت 66,71 في المائة من الناخبين، لكنها لم تصب لصالح حزبه نظراً لإصرار الفرنسيين على معاقبته. وإذا تكررت هذه النسب في الدورة الانتخابية الثانية، فإن ذلك يعني وقفاً لتقديرات مراكز الاستطلاعات أن «التجمع الوطني» سيحظى بما يتراوح بين 255 و295 مقعداً في البرلمان الجديد، ما يجعله على وشك الفوز بغالبية برلمانية مطلقة تتطلب 289 مقعداً للقفز إلى الأول الأحد، علماً أن الموعد الأخير لسحب الترشيحات يحل عند السادسة من عصر اليوم الثلاثاء بتوقيت باريس.

وفاز 39 مرشحاً من اليمين المتطرف في فرنسا بمقاعد، في مقابل 31 من الجبهة الشعبية اليسارية، ومقعد واحد لجبهة «معاً»، وواحد لحزب الجمهوريين الديغولي الذي انقسم بين رئيسه إريك سيوتي الذي تحالف مع اليمين المتطرف، بينما رفضت كل قيادة الحزب هذا الخيار، وثلاثة مرشحين آخرين من خارج التحالفات الكبرى. وبموجب قانون الانتخابات الفرنسي، يفوز من الدورة الأولى كل من ينال أكثر من 50 في المائة من أصوات دائرته الفردية، في حين يتأهل إلى الدورة الثانية من يحقق 12 في المائة وأكثر من أصوات الناخبين المسجلين في تلك الدائرة. وبالتالي، فإنّ 75 مقعداً فقط حُسمت من الدورة الأولى، وتأجّل حسم 502 مقاعد إلى الدورة الثانية الأحد المقبل. لذلك، فإنّ التزام المرشحين بقرارات الانسحاب لصالح الأوفر حظاً بالفوز في وجه مرشح اليمين المتطرف في فرنسا، والتزام الناخبين بقرارات الأحزاب التصويت لذلك المرشح، سيحسمان إمكانية حكم اليمين المتطرف.

ومثّلت نتائج الدورة الأولى هزيمة شخصية ومباشرة لماكرون، المهندس الأوحد لقرار حلّ البرلمان الفرنسي وتنظيم انتخابات مبكرة، غداة حلول «التجمع الوطني» في طليعة القوى السياسية الفرنسية في الانتخابات الأوروبية. وعزّزت هذه النتائج فرص حصول اليمين المتطرف على غالبية برلمانية تتيح له السيطرة على رئاسة الحكومة في الدورة الثانية يوم الأحد المقبل، ما لم تتدارك القوى الجمهورية وناخبوها الأمور، وتعمل على رصّ الصفوف لإفشال هذه الإمكانية. وتفيد النتائج التي أعلنتها وزارة الداخلية الفرنسية بأن «التجمع الوطني» وحلفاءه نالوا 33,15 في المائة من الأصوات، ما يعني أن حوالي 12 مليون ناخب فرنسي أدلوا بأصواتهم لصالح حزب عنصري ومعادٍ للمبادئ الجمهورية. كما أظهرت النتائج حصول الجبهة الشعبية الجديدة، أي تحالف القوى اليسارية، على 27,99 في المائة من الأصوات بما يشير إلى انتعاش واضح في شعبية قوى اليسار التي باتت في المرتبة الثانية على خريطة القوى السياسية. في المقابل، لم يتسنّ للوسط، الموالي لماكرون والمنضوي في لوائح «معاً من أجل الجمهورية»، أن يتفادى انهيار شعبيته إلى أدنى مستوياتها، وحصوله على 20,04 في المائة من الأصوات، وهي نسبة تضعه في موقع حزب الأقلية في الجمعية الوطنية الفرنسية، أي البرلمان. وكان ماكرون قد راهن على صحوة شعبية تحدثها الانتخابات المبكرة. وقد حصلت هذه الصحوة بالفعل وعبّرت عنها نسبة الإقبال القياسية والأعلى منذ 40 عاماً، وبلغت 66,71 في المائة من الناخبين، لكنها لم تصب لصالح حزبه نظراً لإصرار الفرنسيين على معاقبته. وإذا تكررت هذه النسب في الدورة الانتخابية الثانية، فإن ذلك يعني وقفاً لتقديرات مراكز الاستطلاعات أن «التجمع الوطني» سيحظى بما يتراوح بين 255 و295 مقعداً في البرلمان الجديد، ما يجعله على وشك الفوز بغالبية برلمانية مطلقة تتطلب 289 مقعداً للقفز إلى رئاسة الحكومة. وأظهرت هذه التقديرات أنّ الجبهة اليسارية ستحظى بما يتراوح بين 125 و140 مقعداً نيابياً، تضعها في موقع القوة البرلمانية المعارضة الأولى، مقابل ما بين 90 و125 مقعداً للوسط الماكروني، بما يجعل كتلته محصورة بين قوتين كبيرتين ومعاديتين له يميناً ويساراً. وللمرة الثانية في غضون حوالي ثلاثة أسابيع، أكد «التجمع الوطني» أنه القوة السياسية الرئيسية في فرنسا، وهو ما أسعد زعيمته مارين لوبان التي فازت بمقعدها النيابي في شمال غرب فرنسا من الدورة الأولى، وكانت أول من أطل على الفرنسيين، عقب صدور النتائج، لتؤكد أنه «من خلال هذا التصويت الواضح، أكد الفرنسيون عزمهم على قلب سبع سنوات من حكم يزدريهم ويؤذيهم». وتبعها في الكلام باردبلا الذي شدد على ضرورة الإبقاء على التعبئة حتى الدورة الثانية، التي قال إنها «الأكثر أهمية في تاريخ الجمهورية». وتعهد بأن يكون رئيس حكومة «الحياة اليومية» ورئيس حكومة «الفرنسيين كافة». هذان التصريحان يلقيان الضوء على فترة قاتمة سيخبرها ماكرون إذا اضطر للتعايش مع حكومة يمينية متطرفة، ستكون أكثر حرصاً على معاكسته وتعقيد الأمور في وجهه حتى نهاية ولايته في 2027، ما جعله يبادر إلى الإقرار بهزيمته والدعوة بصيغة ملتبسة إلى «تحالف ديمقراطي وجمهوري واسع». والواضح أنه بدا من الصعب على ماكرون، الذي لم يوفر أي فرصة خلال الحملة الانتخابية للتحامل على الجبهة اليسارية، أن يدعو بوضوح إلى تجيير أصوات ناخبي حزبه لصالحها في الدوائر الانتخابية التي تقتضي ذلك. وسرّب مساعدوه أن الانسحاب لمصلحة مرشحي اليسار، والطلب من الناخبين إعطاءهم أصواتهم، سيحصل «حالة بحالة»، في إشارة إلى حرمان مرشحي حزب فرنسا الأبية من الأصوات وحصرها بمرشحي الحزب الاشتراكي والبيئيين والشيوعيين. وتوجّب انتظار رئيس الحكومة غابريال أتال، الذي قاد الحملة الانتخابية لحزبه الرئاسي، ليؤكد أن اليمين المتطرف في فرنسا «بات على أبواب الحكم» وأنه ينبغي العمل على حجب أي صوت إضافي عنه في الدورة الانتخابية الثانية.

وكان زعيم «فرنسا الأبية»، المنضوي في إطار الجبهة اليسارية، جان لوك ميلانشون، أول من بادر إلى دعوة ناخبي الجبهة لحجب أصواتهم عن اليمين المتطرف في فرنسا، مؤكداً أن مرشحي الجبهة سينسحبون من السباق الانتخابي من الدوائر التي تشهد منافسة ثلاثية في الدورة الثانية، حين يكونون ثالثين طبعاً. ومعنى هذا الموقف الذي يلتقي مع ما عبّر عنه أتال أن يعمل مرشحو الجبهة اليسارية والوسط على سحب ترشيحهم في الدوائر التي حلّوا فيها في المرتبة الثالثة لقطع طريق الفوز أمام مرشح اليمين المتطرف. وينطوي هذا التوجيه، إذا ما اعتُمد بصدق، على إمكانية تعديل الصورة خلال الدورة الانتخابية الثانية نظراً للارتفاع القياسي للمواجهات الثلاثية التي تشمل أكثر من 300 دائرة انتخابية، لكنه ينطوي في الوقت نفسه على احتمال إيصال البلاد إلى مأزق سياسي في حال تعذر على أي من القوى إحراز غالبية برلمانية مطلقة، وهو ما يُسمى في فرنسا جعل البلد «غير قابل للحكم».

«العار الوطني» في تظاهرة ضد «التجمع الوطني»، باريس أمس الأول (بيار كروم/Getty)

الكرملين: تأكيد لا اتجاه الأوروبي

أعلن الكرملين أنه يتابع نتائج الانتخابات في فرنسا «عن كثب» بعد مؤشرات على فوز اليمين المتطرف في الجولة الأولى من الانتخابات أمس الأول الأحد. وقال المتحدث باسم الكرملين ديمتري بيسكوف (الصورة)، في مؤتمر صحافي أمس الاثنين: «نحن نتابع مسار هذه الانتخابات عن كثب، ويتم تأكيد الاتجاهات التي ظهرت سابقاً في عدد من الدول الأوروبية، بما في ذلك فرنسا». وأضاف: «تفضيلات الناخبين الفرنسيين واضحة إلى حد ما بالنسبة لنا».

إضاءة

سوناك يستبق الهزيمة بالحشد لمعارضة «العمال»

قبل أيام قليلة من الانتخابات التشريعية البريطانية، يحشد رئيس الحكومة ريشي سوناك لمواجهة هزيمة مرتقبة أمام حزب العمال، محاولاً تجنّب انقسام اليمين

لندن ـ **كاتيا يوسف، ربيع عيد**

مع العد العكسي لانتخابات مجلس العموم البريطاني، الخميس المقبل، ووسط تقدّم حزب العمال المنتمي لليسار الوسط على حزب المحافظين الحاكم، يستبق رئيس الوزراء البريطاني ريشي سوناك ما قد تفرزه نتيجة الانتخابات، بتقديم حزبه على أنه الوحيد القادر على مواجهة حكومة محتملة بقيادة «العمال»، مصوراً الانتخابات لصالح حزب الإصلاح اليميني الشعبوي بزعامة نايجل فاراج على أنه سيعرقل أي فرصة لحزب المحافظين لتشكيل معارضة قوية. وبينما من المرجح أن تنتخب بريطانيا حكومة من يسار الوسط مع حصول معظم أوروبا إلى اليمين، وفي محاولة للاعتراف بالهزيمة المرتقبة، فإنه وفق نص خطاب له قبل إلقائه مساء أمس الاثنين، توجه سوناك للناخبين الذين يفكرون في التصويت لحزب الليبراليين بحصوله على نسبة 13%، بينما تراجعت شعبية حزب الخضر بحصوله على نسبة 6%.

وفي هذا الصدد كشف استطلاع بعنوان «رأي العرب في بريطانيا حول الانتخابات العامة المقررة في 4 يوليو/تموز 2024»، عن ابتعاد غالبية الناخبين عن التصويت للحزبين الرئيسيين المحافظين والعمال، بسبب مواقفهما الداعمة للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. وأظهر الاستطلاع نية الناخبين دعم الأحزاب والمرشحين المستقلين الذين يدعمون القضايا التي تهم الجالية. وشارك في الاستطلاع الذي أجرته حملة الصوت العربي في أواخر يونيو الماضي/ 539 مواطناً بريطانياً من أصول عربية، فيما أظهرت نتائجه تأييداً في نوايا التصويت بين المشاركين، إذ أعلن 38% منهم نيتهم التصويت لحزب «عمال بريطانيا» بقيادة جورج غالاوي، بينما عبّر حوالي 15% عن دعمهم للمرشحين المستقلين. كذلك قال 12% من المشاركين بالاستطلاع إنهم سيصوتون لحزب العمال بقيادة ستارمر، في مقابل نية 5,5% التصويت لحزب الديمقراطيين الأحرار، و9% لحزب الخضر. أما حزبا سيئة لبلدنا، وحكومة عمالية غير خاضعة للرقابة (من قبل المعارضة) ستكون كارثة سيستغرق التعافي منها عقوداً».

وفاراج من أكثر السياسيين البريطانيين إثارة للانقسام، إذ أمضى عقوداً في انتقاد النظام في بريطانيا والاتحاد الأوروبي، فيما دخل سباق الانتخابات في أوائل يونيو/ حزيران الماضي، في محاولة ثامنة للفوز بمقعد في برلمان وستمنستر، متعهداً بأن يحل محل المحافظين. وتظهر استطلاعات الرأي أن دعم حزب الإصلاح بلغ ذروته في النصف الثاني من يونيو الماضي، قبل وقت قصير من تصريح لفاراج قال فيه إن الغرب دفع لغزو روسيا لأوكرانيا، علماً أن بعض مرشحيه وأنصاره استبعدوا من المشاركة في الانتخابات بسبب تصريحات عنصرية أو غير لائقة. وفي السياق قال حزب الإصلاح في بيان أمس، إن عدد أعضائه تضاعف من 30 ألفاً إلى 60 ألفاً في شهر واحد. لكن من غير المتوقع أن يفوز الحزب سوى بمقاعد قليلة في البرلمان، إلا أن ذلك سيكون كافياً لتقسيم اليمين ومنح النصر لحزب العمال.

وتشير استطلاعات الرأي باستمرار على مدى الأسابيع الماضية، إلى تقدّم حزب العمال بزعامة كير ستارمر. وأظهر استطلاع رأي لصحيفة «أوبزرفر» الأسبوع الماضي، أن حزب العمال احتفظ بتقدمه على المحافظين دون تغيير بنسبة 40%، في حين حصل حزب المحافظين على 20%، وهو ما يكفي لتحقيق «العمال» أغلبية كبيرة إذا تكرر ذلك في يوم الاقتراع. وارتفعت، وفق الاستطلاع، شعبية حزب الإصلاح إلى 17%، وكذلك شعبية حزب الديمقراطيين الليبراليين بحصوله على نسبة 13%، بينما تراجعت شعبية حزب الخضر بحصوله على نسبة 6%.

سوناك خلال فعالية انتخابية أمس، شمال بريطانيا (دان كيتوود/فرانس برس)

> بريطانيون من أصول عربية ينوون التصويت للمستقلين

رصد

رسالة صاروخية كورية شمالية مزدوجة

لا يزال التوتر يتصاعد في شبه الجزيرة الكورية، مع إطلاق كوريا الشمالية صاروخين، بالتزامن مع تواصل اجتماعات الحزب الحاكم

لم تكد كوريا الجنوبية واليابان وأميركا تنهي مناورات عسكرية مشتركة، حتى وجهت كوريا الشمالية رسالة صاروخية، مع إطلاق صاروخين، يبدو أن أحدهما فشل في الوصول إلى هدفه، وذلك بعدما هددت بيونغ يانغ بالدفاع عن «السلام في المنطقة من خلال إجراءات مضادة هجومية وساحقة». وقالت هيئة الأركان المشتركة الكورية الجنوبية، في بيان أمس الاثنين، إن القوات الكورية الشمالية أطلقت مقذوفاً قصير المدى، تلاه مقذوف ثان بعد عشر دقائق. وأضافت أن «الصاروخ البالستي (الأول) قصير المدى قطع نحو 600 كيلومتر»، بينما قطع الثاني مسافة 120 كيلومتراً. وعادة ما تقوم كوريا الشمالية باختبار الصواريخ باتجاه مياهها الشرقية، لكن مسافة طيران الصاروخ الثاني كانت أقصر من أن تصل إلى تلك المياه. وقالا المتحدث باسم هيئة الأركان المشتركة في كوريا الجنوبية، لي سونغ جون، في مؤتمر صحافي، إن الصاروخ الثاني حلق بشكل غير طبيعي على ما يبدو خلال المرحلة الأولى من رحلته. وأضاف أنه إذا انفجر الصاروخ، فمن المحتمل أن يتناثر حطامه على الأرض دون الإبلاغ عن وقوع أضرار في الشرق الأوسط مع إسرائيل، استدرك بالقول إن ذلك يجب أن يكون ضمن «العملية»، وإنه «من المهم جداً أن تكون لدينا دولة فلسطينية قابلة للحياة إلى جانب إسرائيل آمنة ومأمونة». علماً أنه حذّر كذلك من صعود اليمين الشعبوي على غرار فرنسا ودول أوروبية أخرى بسبب الفشل في معالجة خيبة الأمل بالطبقة السياسية البريطانية، قائلاً إن حكومة حزب العمال الجديدة عليها منع حصول ذلك «بالأفعال وليس بالأقوال».

وفي السياق تراجع ستارمر عن الاعتراف بدولة فلسطينية في حال فوزه في الانتخابات، وهو وعد مذكور في برنامج حزب العمال. وبينما تعهّد في مقابلة مع صحيفة ذا غارديان البريطانية، أول من أمس الأحد، بالاعتراف بالدولة الفلسطينية جزءاً من أي اتفاق سلام بالقول إن ذلك يجب أن يكون ضمن المحافظين والإصلاح فحصلا مجتمعين على تأييد 3% فقط، فيما لم يقرر 20% من المشاركين بعد لمن سيمنحون أصواتهم. وبهدف تحليل نتائج هذا الاستطلاع، نظّمت حملة الصوت العربي، ندوة عامة في العاصمة البريطانية لندن، السبت الماضي، شارك فيها عدد من الباحثين الذين ناقشوا تأثير العرب ودورهم في الانتخابات، والحملة هي مبادرة أطلقتها منصة العرب في بريطانيا في فبراير/شباط 2024 وتهدف لتعزيز مشاركة الجالية العربية في الانتخابات، فيما تركز على دعم المرشحين الذين يقفون بجانب غزة وفلسطين، إذ قدمت قائمة تفصيلية بتوصيات لمرشحين في أكثر من 90 دائرة انتخابية كما عقدت الحملة عدة ندوات في مختلف مدن بريطانيا لتوحيد أصوات الناخبين العرب.

إلى أنها نقلت معلومات عن هذه العمليات إلى الولايات المتحدة واليابان. وتابعت: «نجري حالياً تحليل خصائص (عمليات الإطلاق هذه) بالتفصيل من جانب السلطات الكورية الجنوبية والأميركية».

وتأتي عمليات الإطلاق هذه بعد أيام على إعلان كوريا الشمالية أنها اختبرت بنجاح صاروخاً متعدد الرؤوس الحربية، لكن كوريا الجنوبية قالت إن ذلك الاختبار، الذي جرى الأربعاء الماضي، فشل، موضحة أن الصاروخ انفجر في الجو. وكانت كوريا الشمالية ندّدت، أمس الأول الأحد، بأحدث مناورات عسكرية مشتركة بين كوريا الجنوبية واليابان وأميركا، واصفة إياها بأنها «النسخة الآسيوية لحلف شمال الأطلسي»، ومحذرة من «عواقب وخيمة». واستكمل الحلفاء الثلاثة السبت الماضي مناورات «حافة الحرية» في كوريا الجنوبية، التي استمرت ثلاثة أيام وركزت على الصواريخ البالستية والدفاع الجوي والحرب تحت الماء والدفاع الإلكتروني. ونُشرت حاملة الطائرات الأميركية العاملة بالطاقة النووية «يو إس إس ثيودور روزفلت» والمدمّرة اليابانية «جاي إس آتاغو» من أجل إجراء المناورات.

> ليف-أريك إيزلي: بيونغ يانغ مصمّمة على ألا تبدو ضعيفة

كوريون جنوبيون يتفرجون على تجربة صاروخية شمالية أمس (يونغ يون جي/فرانس برس)

وقالت وزارة الخارجية الكورية الشمالية، في بيان نشرته وكالة الأنباء الأحد الماضي: «نُدين بشدة الاستفزازات العسكرية» ضد بيونغ يانغ. وأضافت أن «العلاقات بين الولايات المتحدة واليابان وجمهورية كوريا (الجنوبية) اتخذت مظهر النسخة الآسيوية من حلف شمال الأطلسي»، محذرة من «عواقب وخيمة». وشددت على أن بيونغ يانغ لن تتجاهل «أبداً الإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة ومؤيدوها لتعزيز الكتلة العسكرية». واعتبرت أن «المناورات دمرت بشكل علني البيئة الأمنية في شبه الجزيرة الكورية، وكشفت عن نية الولايات المتحدة فرض حصار على الصين وممارسة ضغط على روسيا». وشددت على أن كوريا الشمالية «ستدافع بحزم عن سيادة وأمن ومصالح الدولة والسلام في المنطقة من خلال إجراءات مضادة هجومية وساحقة». ورفضت سيول، أمس الأول، الاتهامات الكورية الشمالية، مؤكدة قائمة سيخبرها ماكرون إذا اضطر للتعايش أن التدريبات الأخيرة استمرار للتدريبات الدفاعية التي تُجرى بانتظام منذ سنوات بين الحلفاء الثلاثة. وقالت وزارة الدفاع الكورية الجنوبية، في بيان: «من السخيف أن تنتقد كوريا الشمالية، وهي المصدر الرئيسي للتوتر في شبه الجزيرة الكورية، تدريبات حافة الحرية وتصفها بأنها نسخة آسيوية لحلف شمال الأطلسي».

وقال الأستاذ في جامعة إيهوا في سيول، ليف-إريك إيزلي، لوكالة فرانس برس، إن «عمليات إطلاق الصواريخ هذه وسيلة لنظام (الزعيم الكوري الشمالي) كيم (جونغ أون) للتعويض عن الاختبارات الفاشلة الأخيرة». وأضاف: «بيونغ يانغ مصممة أيضاً على ألا تبدو ضعيفة في وقت تجري كوريا الجنوبية مناورات عسكرية مع اليابان والولايات المتحدة». وتراجعت العلاقات بين الكوريتين إلى أدنى مستوياتها منذ سنوات، مع تعثّر الدبلوماسية منذ فترة طويلة وتكثيف بيونغ يانغ اختباراتٍ الأسلحة وإطلاقها بالونات محمّلة نفايات، في إطار ما تقول إنه رد على بالونات محملة بشعارات دعائية مناهضة لنظامها يُرسلها ناشطون كوريون جنوبيون باتجاه أراضيها.

ويأتي إطلاق الصاروخين فيما تتواصل أعمال اجتماع حزب العمال الحاكم في كوريا الشمالية، الذي افتتحه الزعيم كيم جونغ أون السبت الماضي. وقالت نائبة المتحدث باسم وزارة الوحدة الكورية الجنوبية كيم إن إيه، في مؤتمر صحافي في سيول أمس الاثنين، إن «دبوس الملايس الذي يحمل صورة كيم يُعتبر محاولة لتعزيز مكانته كزعيم وحيد». وكانت صورة نشرتها وكالة الأنباء الكورية الشمالية أمس الأول الأحد أظهرت هذا الدبوس على ستارات جميع المسؤولين الكوريين الشماليين الذين حضروا اجتماعاً عاماً للجنة المركزية الثامنة لحزب العمال الكوري الشمالي. وقالت كيم إن إيه: «هذا جزء من خطوة لإخفاء إرث الزعيمين السابقين كيم إيل سونغ وكيم جونغ إيل، وترسيخ صورة كيم جونغ أون زعيماً وحيداً».

(العربي الجديد، فرانس برس، أسوشييتد برس)

شرق غرب

كييف تنفي تعزيز قواتها على حدود بيلاروسيا

رفض حرس الحدود الأوكراني، أمس الاثنين، مزاعم لبيلاروسيا، تقول إنّ كييف تعزّز قواتها على الحدود المشتركة بين البلدين. وكانت بيلاروسيا أكدت الأسبوع الماضي أن كييف تعزز انتشار قواتها على طول الحدود، وهو ما اعتبره الكرملين أمس مثيراً للقلق. وقال المتحدث باسم حرس الحدود الأوكراني أندريه ديمتشينكو، إنّ بلاده «تعزّزها بالهندسة مع الاحتفاظ هناك بالعدد اللازم من القوات لمنع أي استفزازات».

(رويترز)

روسيا تسيطر على قريتين إضافيتين شرقي أوكرانيا

أعلنت روسيا، أمس الاثنين، سيطرتها على قريتين إضافيتين في شرق أوكرانيا، بعد دخول ثلاث قرى خلال عطلة نهاية الأسبوع. وقالت وزارة الدفاع الروسية إن قواتها سيطرت على قرية نوفوبوكروفسكي في منطقة دونيتسك، وقرية سيبوفا نوفوسيليفكا في منطقة خاركيف، شمال شرقي البلاد، وذلك غداة إعلان الجيش الروسي السيطرة على ثلاث قرى، بينها بلدة شومي قرب مدينة تورتسك والتي تشكّل سدّاً أساسياً على هذا الخط من الجبهة.

(فرانس برس)

المجر تتسلّم رئاسة الاتحاد الأوروبي

انتقلت الرئاسة الدورية لمجلس الاتحاد الأوروبي، أمس الاثنين، من بلجيكا إلى المجر برئاسة فيكتور أوربان (الصورة)، والتي وعدت بالعمل «بحيادية». وكان أوربان أعلن أول من أمس، في العاصمة النمساوية فيينا، عزمه تشكيل مجموعة «الوطنيين من أجل أوروبا» إلى جانب زعيم الحزب القومي النمساوي هربرت كيكل ورئيس الوزراء التشيكي السابق المشكك في الاتحاد الأوروبي أندريه بابيش، محدداً سبع أولويات من بينها تعزيز «القدرة التنافسية الاقتصادية» للتكتل ومكافحة «الهجرة غير الشرعية» بشكل أفضل، وتقريب دول غرب البلقان من عضوية الاتحاد الأوروبي.

(فرانس برس)

رفع مستوى التأهب في قواعد أميركية بأوروبا

أعلنت وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون)، أول من أمس الأحد، رفع مستوى التأهب في قواعدها العسكرية في دول أوروبية، كإجراء احترازي لضمان سلامة جنودها. وقالت الوزارة في بيان، إن «القيادة الأميركية في أوروبا» تقيّم باستمرار العوامل المختلفة التي تؤثر على أمن المجتمع العسكري الأميركي خارج البلاد، مضيفاً أنّ هذه القيادة «لن تتخذ إجراءات محددة لأسباب أمنية عملياتية، لكننا سنظل حذرين».

(الأناضول)

موريتانيا: الغزواني يفوز بولاية رئاسية جديدة

أعلنت لجنة الانتخابات في موريتانيا، أمس الاثنين، فوز الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني (الصورة) بانتخابات الرئاسة، لدورة رئاسية جديدة. وأوضحت اللجنة، أن الغزواني فاز بنسبة 56,12% من الأصوات، مؤكدة أن الانتخابات الرئاسية التي أجريت يوم السبت الماضي «كانت شفافة».

(الأناضول)

دخلت حملة الرئيس الأميركي جو بايدن، فعلياً، في أزمة، بعد المناظرة التي جمعته الأسبوع الماضي بمنافسه دونالد ترامب. وعلى الرغم من تمسك الرئيس الديمقراطي بالبقاء في سباق الرئاسة لولاية ثانية، إلا أن كل الحديث بات يدور اليوم حول مستقبل هذا الترشح، والقدرات الذهنية للرئيس، وسط ضعف الخيارات الأخرى وتعقيداتها

الرئيس وعائلته يتمسّكان بترشحه

أزمة حملة جو بايدن

واشنطن ـ **العربي الجديد**

يواصل الفريق المحيط بالرئيس الأميركي جو بايدن، وعائلته، تقييم الأضرار التي نجمت عن أدائه السيئ خلال المناظرة الرئاسية الأولى التي أجراها مع منافسه الجمهوري للرئاسة، سلفه دونالد ترامب، مساء الخميس الماضي (بتوقيت واشنطن)، والتي يبدو أنها أحدثت انعطافة غير متوقعة في مجرى السباق الرئاسي في الولايات المتحدة هذا العام، في ظل القلق الذي بات يسود داخل الحزب من إمكانية خسارة الانتخابات، بسبب التوجس من الكفاءة الذهنية للرئيس الثمانيني، وهو ما يستغله الجمهوريون وترامب الذي يواصل تقدمه في استطلاعات الرأي.

هذا الوضع الذي يعيشه الحزب الديمقراطي، قبل أشهر قليلة من انتخابات الرئاسة الأميركية المقرّرة في الخامس من نوفمبر/تشرين الثاني المقبل، يمثّل تحدياً غير مسبوق في فترة انتخابية استثنائية أيضاً، حيث يفترض أن يتنافس رئيسان على الرئاسة، كانا تواجها قبل أربعة أعوام في سباق محموم شكّك الخاسر فيه، ترامب، في نتائجه. وعلى الرغم من عدم صدور أصوات صريحة بعد داخل حزب بايدن، تدعوه علناً للانسحاب من السباق، وخصوصاً من كبار قادة الحزب أو مموليه، إلا أن حملة الرئيس قد دخلت من دون شكّ في أزمة، والنقاش يحضر على طاولة الجميع كما يبدو، وهو ما تعكسه التقارير اليومية في الإعلام الأميركي، والتي سلّطت الضوء أمس الاثنين، على ما دار في كواليس اجتماع آل بايدن، في كامب ديفيد، أول من أمس الأحد، حيث يبدو أن عائلة الرئيس تدفع باتجاه عدم انسحابه، فيما ناقش بايدن معها ومع مستشاريه وفريق حملته، كيفية إقناع الحزب والشعب الأميركي بأنه أهل للرئاسة مرة أخرى، وقادر على الحكم لسنوات أربع جديدة.

ونقلت كل من «واشنطن بوست» و«وول ستريت جورنال» و«نيويورك تايمز»، وكذلك موقع بوليتيكو، أمس، أجواء الحلقة الضيّقة المحيطة ببايدن، بعدما كانت «نيويورك تايمز» قد دعت الأسبوع الماضي إثر المناظرة الرئيس للانسحاب من السباق «خدمةً للشعب»، وكتب أحد أهم كتّابها، توماس فريدمان، إنه «بكى» حين شاهد أداء الرئيس مع ترامب. وقالت «واشنطن بوست»، إن بايدن يؤكد لعائلته أنه باقٍ في السباق. وفي المجمل، فإن عائلة الرئيس تدفع بشدّة لبقائه مرشحاً لولاية ثانية و«مواصلة القتال». وذكرت «نيويورك تايمز» أن عائلة الرئيس تحثّه على البقاء في السباق «ومواصلة القتال» رغم «أدائه الكارثي» في المناظرة، ورغم أن «بعض أفراد العائلة أبدوا شكوكاً بشأن التدريبات التي أجراها مع فريقه قبل المناظرة»، حتى «أن واحداً من أحفاده على الأقل، أبدى اهتماماً في المشاركة بالانخراط في الحملة». وأوضحت الصحيفة أن بايدن ناقش في كامب ديفيد مع عائلته كيفية تهدئة قلق الديمقراطيين، وأن العائلة أكدت له أن بإمكانه بعد أن يُظهر للأمة أنه قادر على خدمتها لأربع سنوات مقبلة. أما فريقه، فبحث إمكانية أن يعقد الرئيس مؤتمراً صحافياً، أو يجري مقابلات صحافية، للدفاع عن نفسه، وتعديل السردية، من دون الخروج بأي قرار بعد. أما أقوى الأصوات التي تتمنى على بايدن الصمود، فهو ابنه هانتر بايدن (الملاحق بعدد من القضايا في المحاكم تتعلق بفترة إدمانه على المخدرات وحمله سلاحاً فردياً بشكل غير قانوني، كما بأعماله المالية)، وذلك بحسب مصدر مطلع.

بايدن وزوجته جيل وحفيدتهما، في نيوجرسي، السبت الماضي (مانديل نغان/فرانس برس)

> أعرب مانحون عن عدم رغبتهم باختبار مرشحين جدد للرئاسة

وتميل عائلة بايدن، وبعض الوجوه الحزبية، لإلقاء اللوم على الفريق الذي درّب الرئيس على المناظرة، ووصل ذلك التململ إلى المانحين. فقد حمّل جون مورغن، وهو مانح كبير للحزب الديمقراطي، ومقرّب من شقيق جو بايدن، فرانك، المسؤولية، علناً، لرون كلين (كبير موظفي البيت الأبيض السابق) وآنيتا دان، وهي مستشارة كبيرة لبايدن وتحظى بثقته، وزوجها بوب بوير، وهو الذي لعب دور ترامب خلال التدريبات التي سبقت المناظرة واستمرت أسبوعاً في منتجع كامب ديفيد، حيث اعتبر أن الرئيس «خُدع لوقت طويل» بهم. ورداً على ذلك، قال كلين للصحيفة، إن بايدن «هو خيار الناخبين الديمقراطيين، نحن نرى دعماً غير مسبوق من المانحين. لقد أمضينا ليلة مناظرة سيئة، ولكن الفوز في السباق يحصل بالقتال، وليس بالانسحاب، في وجه الخصوم». من جهتهم، انشغل مستشارو حملة بايدن، نهاية الأسبوع الماضي، بالتواصل مع كبار المانحين للحزب، وأجرت الحملة أمس اجتماعاً عبر الهاتف للجنتها المالية، حيث إن أساس مواصلة الترشح يقوم على الحفاظ على التمويل. ويتحدى بايدن أيضاً، استطلاعات الرأي التي أكدت مشاعر التشكيك الشعبية بأهليته للرئاسة، إذ أظهر استطلاع رأي جديد لـ«سي بي أس نيوز»، أن 45% من الديمقراطيين يريدون مرشحاً غير بايدن بمواجهة ترامب، وأن 27% فقط منهم يعتقدون أن بايدن لديه الصحة الذهنية والإدراكية لخدمة البلاد رئيسا لولاية ثانية، وذلك بتراجع من 35% قبل المناظرة.

لكن الحزب في العموم، يبقى صامتاً، أو مدافعاً عن الرئيس، وهو ما تبدى، أول من أمس الأحد، الذي يخصّص عادة على قنوات التلفزة لبرامج الحوارات السياسية، حيث خرج أعضاء كونغرس وحكّام ولايات ديمقراطيون لتعداد إنجازات بايدن خلال ولايته الأولى، ومنها خفض نسب البطالة. وفي هذا السياق، ذكرت صحيفة وول ستريت جورنال أمس، أن كبار قادة الحزب حثّوا أول من أمس، على التمسك ببايدن مرشحا للرئاسة، وذلك رغم قلقهم، ومن بينهم رئيسة مجلس النواب السابقة نانسي بيلوسي، والسيناتور عن كاليفورنيا رافاييل فارنوك وحاكم ولاية ماريلاند فيس مور. كما أن بعض كبار المانحين أرسلوا خلال اليومين الماضيين، رسائل لحملة بايدن، أكدوا فيها أنهم سيواصلون دعم الرئيس، وأنه «ليست لديهم أي شهية لاختبار مرشحين بديلين». وقالت حملة بايدن، بالتزامن، إنها تمكنت من جمع 33 مليون دولار حتى مساء الأحد، وذلك منذ إجراء المناظرة.

لكن ما يقال في العلن، يختلف عمّا يجري خلف الأبواب المغلقة. فقد كشفت «وول ستريت جورنال» نقلاً عن أشخاص مطلعين، أن الحزب قلق أيضاً على انتخابات الكونغرس بمجلسيه، النواب والشيوخ، بعد أداء بايدن، وأن ضعف أداء الأخير قد ينعكس سلباً ليس فقط على موقع الرئاسة، بل على مسعى الحزب لتعزيز سيطرته على «الشيوخ» واستعادة «النواب» من قبضة الجمهوريين في انتخابات نوفمبر. وقالت الصحيفة إن الأعضاء الديمقراطيين في مجلس الشيوخ، أجروا بالفعل محادثات صريحة في ما بينهم، حاول بعضهم خلالها البحث عمّن في صفوفهم بإمكانه التدخل لإقناع بايدن بالانسحاب من السباق، علماً أن المندوبين الذين صوّتوا للرئيس في الانتخابات التمهيدية للحزب، ملتزمون به، وعليهم البقاء على دعمه، إلا إذا انسحب «وحرّرهم»، وفق تعبير الصحيفة. وليس انسحاب بايدن المعضلة الوحيدة، بل اختيار بديل أو بديلة له، ذلك أن الحزب لم يخلق «نجوماً» من الصف الأول خلال السنوات الأربع الماضية، وحتى داخل الجناح التقدمي، الذي كان قد ترشح عنه بيرني ساندرز في السابق. ويخشى الديمقراطيون من تدني شعبية نائبة الرئيس أيضاً، كامالا هاريس. وقال زعيم الأقلية الديمقراطية، حكيم جيفريز، لقناة «أم أس أن بي سي»، الأحد، إن الديمقراطيين في مجلس النواب، منخرطون في محادثات حول مستقبل ترشح بايدن، لافتاً إلى أن هذه المحادثات ستتواصل، لكن «ما هو مؤكد، أن هناك فرقا كبيرا بين نظرتنا إلى العالم، وإلى البلاد، وإلى المستقبل، وبين نظرة تيار ماغا الجمهوري»، في إشارة إلى حملة ترامب «لنجعل أميركا عظيمة مجدداً».

من منتقدين لترامب إلى نوابه المحتملين

تدور التكهنات حول مرشّح الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب لمنصب نائب الرئيس، مع قرب موعد الانتخابات الرئاسية، حول أسماء تشترك في انتقاداتها السابقة للمرشح الجمهوري

في الوقت الذي اختار فيه الرئيس الأميركي الديمقراطي جو بايدن خوض حملة الانتخابات الرئاسية المقررة في الخامس من نوفمبر/تشرين الثاني المقبل، مرشّحاً إلى جانبه نائبته كامالا هاريس لمنصب نيابة الرئيس، لم يكشف بعد منافسه الجمهوري الرئيس السابق دونالد ترامب، عن الاسم الذي اختاره لمنصب نائب الرئيس، رغم أنه قال لشبكة «أن بي سي» الأميركية الشهر الماضي، إنه حدّد الاسم. وتدور التخمينات حالياً حول بعض الأسماء، والتي تشترك في أنها شخصيات جمهورية منتقدة لترامب سابقاً، ما يلقي الضوء على التحولات التي طرأت على مواقفها.

ويأتي على رأس قائمة المرشحين المحتملين، السيناتور الجمهوري عن ولاية أوهايو جيه دي فانس، والذي وصف نفسه في مقابلة صحافية عام 2016 قبل تولي ترامب الرئاسة، بأنه «لن يكون أبداً رجل ترامب». وكتب مقالة افتتاحية لصحيفة نيويورك تايمز الأميركية، في العام نفسه، بعنوان «السيد ترامب لا يليق لأعلى منصب في أمتنا». وشارك زميله السابق في السكن الجامعي، جوش ماكلورين، في 2022، صوراً لرسالة نصية أرسلها إليه فانس في 2016، اعتبر فيها ترامب أنه قد يكون «هتلر أميركا». لكن في عام 2021 توافقت آراؤه مع الرئيس الجمهوري، مع إطلاق فانس حملته لمجلس الشيوخ، وسرعان ما حصل على تأييده. وقال حين طلب منه شرح انتقاداته السابقة في مقابلة الشهر الماضي على قناة فوكس نيوز الأميركية: «لم أكن أعتقد أنه سيكون رئيساً جيداً»، «لقد كان رئيساً عظيماً. وهذا أحد الأسباب التي تجعلني أعمل بجد للتأكد من حصوله على ولاية ثانية».

جيه دي فانس أمام الصحافيين عقب مناظرة بايدن وترامب، أتلانتا، الخميس الماضي (أندرو هارنيك/Getty)

ويبرز على قائمة المرشحين أيضاً السيناتور الجمهوري عن ولاية فلوريدا، ماركو روبيو، والذي ظهر الخلاف بينه وبين ترامب في أحد مناظرات 2016 الرئاسية، حين ناداه ترامب بـ«ماركو الصغير»، بينما أهان روبيو مكياج ترامب وحجم يديه. وبرر روبيو وصفه لترامب بأنه «فنان محتال» و «أكثر شخص مبتذل يطمح إلى الرئاسة»، لوسائل الإعلام بأن تصريحاته جاءت طبيعية في ظل التنافس بينهما. وتحسّنت علاقة الرجلين عندما كان ترامب في البيت الأبيض، ثم بترحيب روبيو بمقترحات ترامب خلال حملته للرئاسة الحالية، خصوصاً بشأن ترحيل المهاجرين غير النظاميين.

أما دوغ بورغوم، حاكم ولاية نورث داكوتا، فقد قدّم نفسه منافساً لترامب في ترشيح الحزب الجمهوري، قبل انسحابه نهاية العام الماضي، وإعلانه تأييده له. كذلك يبرز اسم إليز ستيفانيك، عضو الكونغرس المعروفة بأنها جمهورية معتدلة، ولم تؤيد ترشيح ترامب في 2016، أعلنت تأييدها لترامب للرئاسة في 2024 حتى قبل إعلان ترشحه. أما السيناتور عن ولاية ساوث كارولينا، تيم سكوت، فدعم في 2016 روبيو في السباق الرئاسي، وهو صاحب عدة انتقادات لترامب، كما ترشّح ضده في الانتخابات التمهيدية للحزب الجمهوري قبل انسحابه وتأييده له.

(العربي الجديد، أسوشييتد برس)